

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٤٧٩

الثلاثاء، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأردن	السيد عميش
	إسبانيا	السيد فرنانديث – أرياس مينويسا
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيدة ألنغ
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد ميناديث غراتيرول
	ليتوانيا	السيد بابوليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

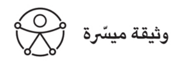
تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1520253 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ماليزيا.

تسعى ماليزيا من خلال عقد جلسة الاختتام اليوم إلى إدخال بعض العناصر الجديدة التي يمكن أن تعطي قيمة مضافة لما نقوم به من تبادل للآراء، ألا وهي التفكير مليا في ما قام به المجلس من أعمال على مدار فترة زمنية أطول قليلا، سواء باستعراض الماضي أو التطلع إلى المستقبل.

غير أنني أنوي أولا أن أسلط الضوء على بعض الجوانب الرئيسية لرئاسة ماليزيا للمجلس في هذا الشهر.

خلال رئاستها، سعت ماليزيا إلى التركيز على ثلاث مسائل رئيسية هي: حفظ السلام وبناء السلام والأطفال والنزاع المسلح. وفي متابعة هذه الأولويات، تشعر ماليزيا بالامتنان على ما أبداه جميع أعضاء المجلس من دعم وتعاون بصورة قوية وعلى نحو بناء طوال الشهر.

وفيما يتعلق بحفظ السلام وبناء السلام، كانت الفكرة الرئيسية هي شروع المجلس في مناقشات أولية، مع مراعاة دوره المتوقع في متابعة عمليات الاستعراض الجارية لعمليات السلام وهيكل بناء السلام والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وفيما يتعلق بالأطفال والنزاع المسلح، ومع الأخذ في الاعتبار الاتجاه التصاعدي المثير للقلق لاستخدام الاختطاف كوسيلة في النزاعات العنيفة، ولا سيما من جانب الجماعات الإرهابية والمنتسبين لها، سعت ماليزيا إلى مواصلة تعزيز قواعد الحماية الدولية للأطفال في النزاعات المسلحة، خاصة عن طريق إدراج الاختطاف باعتباره سببا إضافيا من أسباب الإدراج في تقارير الأمين العام السنوية بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وبصفتنا رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، فإننا ممتنون للتأييد الساحق الذي أبداه أعضاء المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة للقرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) خلال المناقشة المفتوحة المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه (انظر S/PV.7466).

ومن الناحية الإحصائية، عقد المجلس ما مجموعه ٢٦ جلسة، منها ٢٢ جلسة علنية. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت ثلاثة اجتماعات بصيغة آريا في حزيران/يونيه بشأن الحالتين في دارفور وسورية، وصباح اليوم - بشأن تغير المناخ وآثاره على السلام والأمن الدوليين، مما يعبر، في رأينا، عن الاستخدام الجيد من جانب أعضاء المجلس لأشكال الاجتماعات الأخرى. وفيما يتعلق بالنتائج في حزيران/يونيه، اعتمد المجلس ما مجموعه ٢٢ وثيقة، بما في ذلك ستة قرارات وبيانان رئاسيان، وأصدر ١٥ بيانا صحفيا. ومن دواعي القلق أن عددا كبيرا من هذه البيانات الصحفية كان يتعلق بهجمات إرهابية.

يصادف اليوم مرور ستة أشهر منذ أن انضمت ماليزيا إلى المجلس. وفي رأينا، فإن عمل المجلس في عام ٢٠١٥ كان حتى الآن إيجابيا إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال، اعتُمد عدد من المبادرات الهامة المتعلقة بوضع معايير بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح، بما في ذلك الصحفيون والنساء والفتيات والأطفال - خلال الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه. غير أن المجلس شهد أيضا، خلال الفترة نفسها، تدهورا في عدد من الحالات، ولا سيما في بوروندي والسودان وجنوب السودان وسورية وأوكرانيا واليمن. وفي الوقت نفسه، برهن المجلس على ديناميته في الارتقاء إلى مستوى التحديات الجديدة، كما يبين انخراطه بشأن مسألة المهاجرين في البحر، سواء في البحر الأبيض المتوسط أو في مياه جنوب شرق آسيا.

وكما ذُكر آنفا، فإن التحدي الذي تشكله آفتا الإرهاب والتطرف العنيف للسلم والأمن الدوليين ظل يشغل حيزا كبيرا في جدول أعمال المجلس. وترى ماليزيا أنه، خلال الأشهر الستة الماضية، أثبت المجلس عزمه الوطيد على التصدي لهاتين الآفتين، وخاصة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما في ذلك من خلال متابعة القرارات والمبادرات. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة ليتوانيا وإسبانيا لتنظيم اجتماع استثنائي للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والمقرر عقده في مدريد الشهر القادم.

في يوم الجمعة الماضي، احتفلت الأمم المتحدة بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها. ومنذ إنشائها، كانت الأمم المتحدة ومجلس الأمن في الطليعة في الحفاظ على النظام والسلم والاستقرار على الصعيد الدولي. وتحقق العديد من النجاحات في هذا الصدد. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من التحديات التي تبدو مستعصية والتي لا ما زالت تضر بمصداقية المجلس والأمم المتحدة ككل.

ويجب أن تتضمن صدارة هذه القائمة فلسطين التي تعيش في نزاع وأزمات منذ نشأة الأمم المتحدة تقريبا. وفي هذا الشأن، نعتقد أن المجلس لم يكن فعالا منذ أمد طويل للغاية. ونكرر التأكيد على أن بقاء الوضع الراهن في فلسطين أمر غير مقبول ولا يمكن الدفاع عنه. وتشكل الإبادة والإخضاع المنهجيين لشعب بأكمله إهانة لكل ما تمثله الأمم المتحدة والمجلس. وقد حان الوقت لكي تجدد جميع الأطراف التزامها بالمفاوضات السلمية، بما في ذلك بشأن قضايا الوضع النهائي، ولكي يضطلع المجلس بمسؤوليته عن تيسير التوصل إلى حل سياسي سلمي للصراع الذي طال أمده.

في ظل الصراعات المحتدمة في الشرق الأوسط، بما في ذلك في سورية واليمن وبدرجة أقل، العراق، فضلا عن الصراعات في أفريقيا، ولا سيما في مالي وليبيا – والتي تفاقمت بسبب أنشطة جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وجماعة بوكو حرام وتنظيم القاعدة، من بين جماعات أخرى – تعتقد ماليزيا أن هناك حاجة متزايدة لأن يتبع المجلس نهجا استراتيجيا بقدر أكبر، بما في ذلك بالنظر في آثار تلك الصراعات على الصعيدين الإقليمي والعالمي في المستقبل. ونحن نرى، دون إلزام لأحد، أنه ينبغي للمجلس أن يجري محادثات أو مناقشات أولية بشأن المسائل التالية التي تنتظره مستقبلا.

المسألة الأولى هي الآثار المترتبة على الأمن والاستقرار الإقليمي ودون الإقليمي، على سبيل المثال في الشرق الأوسط، نظرا للضغوط الهائلة على بلدان المنطقة التي تجد نفسها مضطرة لتلبية احتياجات اللاجئين والأشخاص المشردين الفارين من الصراع الدائر في سورية. وبالمثل، تشمل الآثار المحتملة في المستقبل للصراعات المختلفة الدائرة في أفريقيا الآثار الأمنية لتحركات جموع الفارين من هذه الصراعات، بما في ذلك في أنحاء شمال أفريقيا. وفي حين نلاحظ أن لدى الأمم المتحدة قدرات لمنع نشوب الصراعات على الصعيد الإقليمي، وذلك على سبيل المثال من خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى – فإنه لا توجد قدرات مماثلة في الشرق الأوسط، والذي يمكن أن يستفيد من آلية من هذا القبيل.

وعلى النحو المبين خلال الاجتماع الذي عقد مؤخرا للفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها التابع للمجلس، يجب أيضا أن يظل احتمال اندلاع العنف المتصل بالانتخابات وتدهور الأوضاع سريعا لتتحول إلى تهديدات محتملة للسلم والأمن الدوليين نصب أعيننا، وكذلك ضرورة العمل مع الجمعية العامة في المضي قدما بشأن مسألة اختيار الأمين العام المقبل. وفي هذا الصدد، نشير إلى المقترحات المطروحة بشأن هذه المسألة، ونتطلع إلى مواصلة مناقشتها مع أعضاء المجلس والشركاء وأصحاب المصلحة المهتمين بالأمر.

وفي الختام، تؤكد ماليزيا مجددا تأييدها للجلسات من قبيل هذه الجلسة، والتي توفر الحيز اللازم لمواصلة التقييم الجماعي المنتظم لأداء المجلس، فضلا عن إتاحة الفرصة لنا لإلقاء نظرة على التحديات والفرص التي تلوح في الأفق في مسعانا الجماعي لصون السلم والأمن الدوليين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي، وفريقكم على عملكم الشاق في هذا الشهر، ودعوتكم إلى عقد جلسة الاختتام هذه، وهي مبادرة جديرة بالترحيب. وكما أوضحت إحصاءاتكم، لقد كان شهرا مثمرا من حيث الوثائق، لكنه كان أيضا صعبا عندما ننظر إلى زيادة الأخطار التي تهدد السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

وأتطلع بصفة خاصة إلى الاستماع إلى أفكار الآخرين الذين انتخبوا مؤخرا أعضاء في المجلس ولكنني أعتقد، إذ أنني شخصيا وصلت حديثا، أنني سأغتنم هذه الفرصة لعرض آرائي بشأن عمل المجلس على أساس أول شهرين لي هنا. وأود أن أشاطركم انطباعاتي بشأن ثلاث مسائل هي: أساليب العمل وأهمية وحدة المجلس والتحديات المقبلة.

فيما يتعلق بأساليب العمل، في أول شهرين لي هنا، صدمني مدى الرسمية التي تتسم بها تفاعلاتنا، أيا كان شكل الاجتماع، بما في ذلك في اجتماعات صيغة آريا وفي ما يسمى المشاورات غير الرسمية بل وما يسمى بالحوارات التفاعلية غير الرسمية. وفي جميع هذه المنتديات، أريد أن أسأل الجميع عما يمكننا عمله لكي نكون أكثر تجاوبا وتفاعلا مع بعضنا بعضا ومع من يقدمون لنا الإحاطات الإعلامية.

وفي هذا الشهر، على سبيل المثال، اجتمعنا مع مجموعة واسعة جدا من القادة والناشطين والأخصائيين العاملين في الصومال وسورية والسودان. ورحبنا بقادة القوات في المجلس. وجميع هؤلاء الأفراد يقدمون رؤى لا تقدر بثمن بالنسبة لعملنا.

لكنَّ الطابع الشكلي لتفاعلاتنا معهم يمكن أن يحدّ أحياناً من قدرتنا على الاستفادة من خبرتهم بفعالية.

وأعتقد خصوصاً أننا حين نكون مجتمعين في جلسة خاصة، يتعين علينا الخروج على النمط الذي يمكن التنبُّؤ به من تلاوة بيانات مُعدَّة بصوت مرتفع، والتفاعل بدل ذلك بصورة ملائمة فيما بيننا ومع مقدمي الإحاطات الإعلامية. ويا للهول، يمكن حتى أن يتم ذلك حتى على أساس مناداة بعضنا بعضا بالاسم الأول والذي يجسِّد تفاعلاتنا اليومية المعتادة. فينبغي أن نطرح أسئلة، وينبغي أن نتدخل في الحديث. وينبغي للحوار أن يكون تبادل آراء، وليس بثّاً للأفكار. وإذا كنا جميعاً متفقين على نقطة، فلماذا يتعين علينا جميعا قولها؟ ولماذا لا نكتفي بالقول إننا نتفق مع شخص آخر ثم نواصل الحديث؟ وبخلاف ذلك، سينتهي بنا الأمر إلى قراءة نقاط حوار سبق أن طرحها آخرون.

وأعلم أن آخرين في المجلس وخارجه يتفقون مع هذا الرأي. واستعراض عمليات السلام ومكتب خدمات الرقابة الداخلية يوصيان بأن نجري محادثات أكثر انفتاحاً وصدقاً. ولكي نفعل ذلك، أعتقد أنه يتعين علينا أن نبدأ بالنظر مجدداً في أساليب عملنا، وجعْلها أكثر تشاركاً وتفاعلاً.

وبالنسبة لفكرتي الثانية، إنني أشعر بالاندهاش إزاء قدرة المجلس على إحراز تقدم حقيقي حينما تكون هناك وحدة. وقد شهدنا مثل تلك الوحدة حيال مكافحة الإرهاب ومكافحة الإيبولا. ونحن نشهدها أيضاً إزاء بعض أصعب المسائل التي نواجهها، مثل اليمن وليبيا. ولكن وكما تظهر الأحداث في أوكرانيا وسورية، حينما ينقسم المجلس، فإنَّ استجابتنا تتعثّر ويعاني الناس. وإذ نتطلع إلى الأشهر الستة القادمة، فإنه يتعين علينا مضاعفة جهودنا لإيجاد هدف مشترك بشأن تلك المسائل أيضاً.

وهناك مجالات يمكن أن نتفق فيها، حتى بشأن المسائل التي تسبب أكبر الانقسامات مثل سورية. ومن خلال بيان جنيف (S/2012/523، المرفق)، استطعنا أن نتفق على ضرورة إنشاء هيئة حكم انتقالية - هيئة تلبي طموحات الشعب السوري. فوجود حكومة قوية ومستقرة وشاملة للجميع في سورية هو السبيل الوحيد لمكافحة الخطر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ونظام الأسد لا يملك الشرعية ولا القدرة للقيام بذلك. والمعارضة المعتدلة لا يمكنها أن تفعل ذلك بمفردها. لذا، فإنه أيا كانت نقطة انطلاقنا الوطنية في ذلك النزاع، علينا جميعاً أن نعمل معاً لمساعدة المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا في جهوده للتوصل إلى تسوية سياسية، هي السبيل الوحيد لإيجاد نهاية لذلك النزاع البغيض.

فإذا استطعنا أن نبذل جهداً إضافياً سعياً إلى إيجاد أرضية مشتركة، وإذا استطعنا أن نعتمد ممارسات للعمل أكثر تشاركية قليلاً، فقد نحرز قدرا من النجاح الإضافي في التصدي للتحديات الماثلة أمامنا.

تلك هي فكرتي الأخيرة. وهي تتعلق بالتحديات التي سيواجهها المجلس والأمم المتحدة بأسرها في الأشهر المقبلة. وقد أعدَّ الرئيس قائمة طويلة - الشرق الأوسط والهجرة والنزاعات في أفريقيا - ويمكن للمرء أن يضيف تغيّر المناخ ومنع نشوب النزاعات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الواضح أن لدينا الكثير لنعمله. ولكن بالإضافة إلى كل ذلك، أود أن أركِّز على مسألتين إضافيتين ذواتي أهمية خاصة للمملكة المتحدة: اختيار الأمين العام المقبل واستعراض القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

وكما أعلنت في يومي الأول في نيسان/أبريل، فإنَّ المملكة المتحدة تريد أن ترى عملية أكثر شفافية وتنظيما وشمولا لاختيار الأمين العام المقبل. وهذا يعني تشجيع أوسع اختيار للمرشحين ذوي المصداقية - من الرجال وبخاصة من النساء - وإعداد جدول زمني واضح للتعيين. ويجب أن يتولى المجلس القيادة في هذه العملية، لأنه هو من فوَّضه ميثاق الأمم المتحدة تقديم توصيات إلى الجمعية العامة.

لذا، أعتقد أنّ علينا تسريع عملنا في هذا الشأن، لكنني أفكر أيضاً كيف يمكننا توسيع النطاق وإعطاء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني فرصة لتقييم أوراق اعتماد المرشحين. وإذا تساوت جميع المؤهلات، فإنَّ المملكة المتحدة تعتقد أنَّ الوقت قد حان لكي تتولى امرأة قيادة الأمم المتحدة. فبعد ٢٠ عاماً على إعلان بيجين، آن الأوان لكي تُظهر الأمم المتحدة القيادة وأن تجسِّد الممارسات التي تشجع جميع أعضائها على اتباعها.

وهذا يقودني أيضاً إلى مسألة المرأة والسلام والأمن. لم نشهد تنفيذا يُذكر للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في السنوات الـ ١٥ منذ اتخاذه. وترى المملكة المتحدة أن الاستعراض الرفيع المستوى بشأن المرأة والسلام والأمن، المقرر في تشرين الأول/أكتوبر، يمثل فرصة للبدء بمرحلة جديدة لجدول الأعمال هذا؛ مرحلة نركز خلالها على التنفيذ والنتائج بالنسبة للنساء المتضررات من النزاع.

إننا نريد أن نرى المرأة مشاركة في محادثات السلام وتوفير حماية حقيقية للفئات الأكثر ضعفاً. والسفير أويارسون مارتشيسي سيكون عل رأس المجلس حينما ننظر في المسألة في تشرين الأول/أكتوبر، وإنني أتطلع إلى العمل بتعاون وثيق معه ومع البعثة الإسبانية وجميع أعضاء المجلس، للمضي بجدول الأعمال هذا قدُماً.

لذا، اسمحوا لي أخيراً أن أختتم كلمتي بالترحيب بعقد المجلس لهذه الجلسة علناً. ومن المؤسف أنَّ هذه هي الجلسة الاختتامية الأولى منذ الرئاسة الفرنسية في آذار/مارس. إن هذه الجلسات المفتوحة هامة. ومثل ممارسات العمل التي ذكرتها،

فإنها يمكن أن تضفي مزيداً من الشفافية والمشاركة على مناقشاتنا وقراراتنا.

السيد باوبليس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتفق مع زميلي. لكنني سأضيف إلى عباراته. أود أن أعرب، قبل كل شيء، عن تقدير وفد بلدي لكم، شخصياً، سيدي الرئيس، وللفريق الماليزي على الإدارة الكفؤة لرئاسة المجلس خلال الشهر. ويقدر وفد بلدي الأسلوب المجتهد الذي تصرَّفت به الرئاسة في الاستجابة لحالات الطوارئ وإجراء المشاورات بكفاءة. وإننا نشكرها أيضاً على المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت بشأن الأطفال والنزاع المسلح (انظر S/PV.7466)، وعلى رعاية اتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) الذي يركِّز على تجنيد الأطفال واختطافهم.

وإذ ألقي نظرة على جدول أعمال المجلس في حزيران/يونيه، أود أن أتشارك بعض الأفكار بشأن أساليب العمل والتطورات الرئيسية في اضطلاع المجلس بمسؤولياته في إطار ميثاق الأمم المتحدة. فقد دأب المجلس على فتح المزيد من الأبواب. وبالكاد لم يمض يوم في حزيران/يونيه لم يعقد فيه المجلس جلسة علنية. ولم تكن هناك سوى إحاطات إعلامية قليلة من قِبَل الأمانة العامة في إطار المشاورات، فيما قُدِّمت أغلبيتها في القاعة.

ويسرنا أن نشير إلى التقدم المحرز في تقديم الإحاطات الإعلامية من قِبَل الأمانة العامة وأن نشجعه. وينبغي لتلك الإحاطات ألاَّ تكرِّر محتويات تقارير الأمين العام. وبما أنَّ المجلس في ضيق من الوقت دائما في المشاورات، نتوقع من مقدِّمي الإحاطات الإعلامية أن يكونوا موجزين وأن يركِّزوا على المسائل الدقيقة. وأعتقد أنَّ المجلس بعث خلال هذا الشهر برسالة إلى الأمانة العامة في هذا الشأن.

وبخصوص الشكل، كان مؤسفاً أنه في الإحاطة الإعلامية المشتركة للهيئات الفرعية الثلاث المعنية بمكافحة الإرهاب في ١٦ حزيران/يونيه (S/PV.7463رظنا)، لم يلتزم المجلس بممارسته القائمة، حيث لم يُمنح غير الأعضاء في المجلس حق المشاركة في المناقشات عملاً بالمادة ٣٧. فهذه الجلسات تتيح فرصة نادرة أمام عموم الأعضاء لكي تتبادل مع المجلس الأفكار والشواغل المتعلقة بالمخاطر العالمية للإرهاب وعدم الانتشار وسبُل معالجتها بالعمل مع الهيئات الفرعية.

ويساورنا القلق أيضاً لأنّهَ قد تحدث فجوة بين مدة ولاية أمين المظالم الحالي لنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وسلفه، وذلك بسبب العملية المطوَّلة لاختيار أمين مظالم جديد. ومثل هذا السيناريو لن يكون مخالفاً لقرارات المجلس فحسب، بل إن من شأنه أن يقوِّض مصداقية هذا النظام أيضا. ونتوقع من الأمانة العامة أن تتخذ جميع الخطوات الضرورية لضمان انتقال سلس ومنتظم بعد ١٣ تموز/يوليه، بما يشمل التمديد الإضافي لعقد السيدة بروست، إذا دعت الحاجة.

عقد المجلس في هذا الشهر إحاطة إعلامية مفيدة جداً مع قادة قوات الأمم المتحدة (انظر S/PV.7464). وإنني أشكر ماليزيا على تنظيمها. وينبغي بذل المزيد من الجهود لكي تُتاح لقادة القوات المشاركة في مثل هذا الحوار التفاعلي على نحو أكثر تواتراً، غير أنه ينبغي لأعضاء المجلس أن يركِّزوا على الأسئلة بدل البيانات، لأنَّ أعضاء المجلس أخذوا في تلك المناسبة تحديدا في هذا الشهر ٧٠ في المائة من الوقت، فيما أصغينا لمقدِّمي الإحاطات الإعلامية خلال ٣٠ في المائة من الوقت فقط. ونحن نتطلع إلى المزيد من المناقشات بشأن استعراض عمليات حفظ السلام في الأشهر المقبلة.

وأود أيضاً الإشادة بعمل شعبة شؤون مجلس الأمن على الخدمة الفورية والمهنية والعالية الجودة التي تقدَّمها لأعضاء المجلس دائماً، على خلفية برامج العمل الشهرية المثقَلة والضيقة.

إنَّ الإحصاءات الشهرية بشأن أنشطة مجلس الأمن لا تشمل تقريبا النطاق الكامل للعمل. فالعديد من جلسات الحوار التفاعلي والاجتماعات بصيغة آريا – أُفيد بعقد ثلاثة اجتماعات منها في هذا الشهر – ويتنافس غيرها الكثير من المسائل الموضوعية مع المشاورات والإحاطات الإعلامية. فهل لي أن أقترح على الشعبة أنَّه ينبغي للإحصاءات الشهرية اعتباراً من الآن أن تجسِّد أيضاً عدد جلسات الحوار التفاعلي المعقودة والمسائل الموضوعية الأخرى التي تُعالَج في المشاورات.

إنَّ أوضاعاً ميدانية عديدة تستدعي اهتماماً دائماً من المجتمع الدولي. وأودّ أن أكتفي بالتركيز على ثلاثة منها، تناولها المجلس خلال هذا الشهر: بوروندي وسورية وأوكرانيا.

ذكّرنا الاجتماع بصيغة آريا المتعلق بالبراميل المتفجرة، مرة أخرى بمحنة آلاف المدنيين في سوريا الذي يتعرضون لهجوم مستمر من جانب حكومتهم دون بصيص أمل في الأفق. وبينما لا يوجد سوى حل سياسي للأزمة في سوريا، يتعين أن يتوقف القصف الوحشي العبثي والعشوائي للمدنيين فورا. ويمكن للمجلس، ويجب عليه اتخاذ إجراءات.

لقد شغلت الحالة في بوروندي المجلس خلال شهر حزيران/يونيه. وعقدت الجولة الأولى من الانتخابات يوم أمس، عكس مشورة الاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى والأمم المتحدة التي دعت إلى تأجيلها. وعبّر ما يناهز ١٠٠٠٠ بوروندي في مطلع الأسبوع عن رفضهم للتصويت، من خلال مغادرتهم البلد. وعلى المجلس أن يظل يقظا من أجل منع حدوث الأسوأ في البلد.

وإذ نتابع عن كثب وبقلق كبير التآكل المستمر لنظام وقف إطلاق النار جراء تصرفات القوات الروسية النظامية والجماعات المسلحة غير المشروعة في دونباس، فإننا قلقون أيضا من رغبة الاتحاد الروسي التنصل من المسؤولية، وعدم تسهيله عمل فريق الاتصال الثلاثي، وأفرقة العمل التابعة له. وقد عقد المجلس خلال شهر حزيران/يونيه جلسة عاجلة (S/PV.7457) للرد على الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات مينسك والقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) في مرينكا وكرسنوغوريفكا من جانب المتشددين المدعومين من الاتحاد الروسي. وعلينا أن نظل يقظين نظرا لتجميع المقاتلين الآن قوات كبيرة ودبابات وأسلحة ثقيلة على خط المواجهة. والحالة هناك هشة للغاية.

وقد نشرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، لعدة أشهر على التوالي، تقارير عن وجود أسلحة ثقيلة متطورة، ومقاتلين تابعين للاتحاد الروسي. إننا نتطلع إلى الاستماع إلى بيان الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان إيفان سيمونوفيتش، الذي سيلقيه أمام المجلس بشأن حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم المحتلة، وبعض أجزاء من منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وسيظل إجراء حوار سياسي حقيقي وشامل للجميع مستحيلا، مع استمرار القتال وتجاهل شروط الهدنة. تضع اتفاقات مينسك تسلسلا واضحا للإجراءات اللازمة.

أخيرا، فإننا نرحب بالرسالة التي بعثت إليكم سيدي الرئيس، بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية، وتتضمن مقترحات تتعلق بتعيين الأمين العام المقبل. إننا نعتقد أن دعوة الفريق لبدء المناقشات في المجلس بشأن هذه المقترحات مناسبة من حيث التوقيت، وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي متمنيا النجاح لسفير نيوزيلندا الذي سيتولى بلده رئاسة المجلس خلال شهر تموز/يوليه، ويمكن لنيوزيلندا التعويل على دعمنا.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نود أن نهنئ وفد ماليزيا على رئاسته لمجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه، ونشكره على عقد هذه الجلسة. وعلينا أن نقر بأن جدول أعمال المجلس حافل بالأعمال، الأمر الذي يضع

أحيانا ضغطا لا يطاق على الوفود الصغيرة، كما هو الحال فيما يخص وفد بلدنا. إن هذه الحالة لا تتعلق بالوفد الماليزي بالتحديد. في الواقع، فإن عبء العمل الثقيل هو سمة هيكلية لشؤون عمل مجلس الأمن. بالإضافة إلى ذلك، يواجه المجلس زيادة في حالات الصراع في جميع أنحاء العالم، تفرض عليه جداول أعمال مشحون للغاية.

وفيما يخص أعمال شهر حزيران/يونيه، كانت قضايا أفريقيا والشرق الأوسط في صدارة مناقشات مجلس الأمن ومداولاته. وفيما يتعلق بالقضايا الأفريقية، أتيحت لنا الفرصة لإجراء حوار مع الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة لوسط أفريقيا، السيد عبد الله باتيلي. وكان السيد باتيلي صريحا في إشارته إلى الوضع المقلق للغاية في المنطقة، وفي المقام الأول، أنشطة جيش الرب للمقاومة، وأفعاله الإجرامية والإجراءات المتخذة من أجل القضاء عليه. وعرض السيد باتيلي الحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى مع بصيص أمل يلوح في الأفق مع الانتهاء من منتدى بانغي، الذي انضم إليه طيف سياسي واسع في البلد للمرة الأولى منذ سنوات عديدة. ووفقا للممثل الخاص للأمين العام، فقد كانت جهود الوساطة الإقليمية والدولية أساسية، لإرساء الأساس للحل التدريجي للأزمة، مع معيار أساسي يتمثل في إجراء الانتخابات خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

وفي منطقة وسط أفريقيا أيضا، أصبحت الحالة في بوروندي تشكل مصدر قلق كبير لمجلس الأمن. وقد كان لإجراء الانتخابات وآثارها في بوروندي وحولها، فضلا عن الموقف الذي اعتمده أصحاب المصلحة الإقليميين، تأثير كبير على أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر، مع ظهور انقسامات بين أعضاء المجلس حول كيفية مساعدة بوروندي على أفضل نحو. ومع ذلك، لا تزال هناك مخاوف كبيرة، وسوف تظل الحالة في بوروندي بالتأكيد في صلب جدول أعمال المجلس خلال الشهر المقبل، ونحن نأمل في أن تظل ولكن ليس لتدهور الأوضاع.

ويبدو أنه قد جرى إحراز تقدم ملموس في كوت ديفوار ومالي. ونتوقع أن يكون كلا البلدين على المسار الصحيح لتحقيق سلام دائم. ولا تزال دارفور تطرح إشكاليات كبيرة، مع تحقيق القليل من التقدم أو عدم تحقيق تقدم على الإطلاق فيما يتعلق بتهيئة بيئة يسودها السلام بقدر أكبر. وفي كوت ديفوار، يبدو أن حالة مضطربة تبرز، وقد اعتمد مجلس الأمن القرار ٢٢٢٦ (٢٠١٥) الذي يمدد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، تمهيدا لتقليص قوام البعثة، في حال كما نأمل نجاح الانتخابات التي ستعقد خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر، واستقرار الحالة الأمنية. ويبعث القرار قدرا من الشعور بالتفاؤل بأن الأمور في كوت ديفوار قد تصبح على ما يرام، ويدخل البلد مرحلة السلام والاستقرار المستدامين.

وفيما يتعلق بمالي، قام المجلس بتقييم التطورات الأخيرة مع توقيع جميع الأطراف على اتفاق السلام. ويكلف القرار الذي اعتمده المجلس، ويمدد من خلاله ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، البعثة بمهام أساسية، تتضمن في جملة أمور، بذل الجهود لضمان تنفيذ اتفاق السلام، ورصد وقف إطلاق النار، وتقديم الدعم لاستعادة سلطة الدولة في شمال البلد. وقد حان الوقت الآن لحشد كل الجهود لجعل الأمور تنجح في مالي.

وكانت دارفور القضية الأكثر تعقيدا وإثارة للانقسام خلال عمل المجلس. وشكل اعتماد قرار يجري بموجبه تمديد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، إنجازا كبيرا في أجواء الانقسام هذه، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار استراتيجية الخروج المحددة للبعثة، على النحو المطلوب بقوة من قبل السلطات السودانية، وارتباطها بمجموعة من المعايير الواجب توافرها. وعلى الأرجح، سوف تظل مسألة

دارفور بندا ثابتا في عمل المجلس لبعض الوقت، على الرغم من الرغبة الشديدة في إنهاء البعثة في دارفور.

لقد عقد الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب التراعات في أفريقيا وحلها، برئاسة أنغولا اجتماعا خلال شهر حزيران/يونيه يتعلق بالعمليات الانتخابية في مختلف البلدان الأفريقية خلال فترة السنتين. وضم الاجتماع الممثلين الخاصين في غرب ووسط أفريقيا، اللذين شاركا عن طريق التداول بالفيديو، وأطلعا الأعضاء على الحالات الخاصة بكل بلد والمتصلة بالعمليات الانتخابية وحالات الصراع التي قد تنجم عنها نظرا لعدم امتثال العديد من الأطراف السياسية الفاعلة للقواعد الدستورية ونتائج الانتخابات. حتى مع اعتبار فرق المراقبة الدولية أنها عادلة ونزيهة. وقد أوجز المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي، الذي شارك أيضا في الاجتماع، موقف الاتحاد الأفريقي بشأن منع نشوب التراعات في فترة ما بعد الانتخابات، وأشار إلى مسؤولية كل دولة عن احترام الإطار الانتخابي للاتحاد الأفريقي ونظامه الدستوري.

وأبدى المجلس اهتماما كبيرا بالحالة في الشرق الأوسط، مع التركيز بوجه خاص على الصراعات في سورية واليمن وفلسطين. ومع ذلك، وخلافا لتفاؤلنا المعتدل فيما يتعلق ببعض الحالات المتغيرة في أفريقيا، لا تلوح حلول لهذه الصراعات في الأفق. وعلى العكس من ذلك، يبدو أن التراعات في الشرق الأوسط ستؤدي إلى الهاوية. ويمثل التهديد الإرهابي المتزايد في المنطقة تطورا خطيرا للغاية، وله جوانب سيئة، لا يمكن سوى لجهد جماعي حكيم احتواؤها والقضاء عليها. إن مجلس الأمن، لو تصرف بطريقة موحدة، وركز حقا على البحث عن حلول للتراعات المستعصية، فإنه يمكن أن يمثل هذا الجهد الجماعي ويجسد الحكمة اللازمة لوضع حد لإراقة الدماء، والمعاناة الإنسانية الهائلة المفروضة على شعوب المنطقة.

وشكلت بعض المناقشات والإحاطات الإعلامية التي عقدت خلال هذا الشهر لحظات هامة في عمل المجلس.

والمناقشة بشأن الأطفال والتراع المسلح والإحاطات الإعلامية بشأن حفظ السلام وبناء السلام وبشأن الهيئات الفرعية، كلها كانت إسهامات هامة لتعميق جدول الأعمال الموضوعي لمجلس الأمن. وبصفة خاصة، فإن المناقشة بشأن الأطفال والتراع المسلح (انظر S/PV.7466)، وهو موضوع رئيسي للرئاسة الماليزية، حققت نجاحاً ملحوظاً مع اتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، الذي أضاف الاختطاف إلى إطار القانون الدولي واعتبره معياراً موجباً لإدراج أطراف في مرفق التقرير السنوي للأمين العام بشأن الأطفال والتراع المسلح. وعلاوة على ذلك، أضافت المناقشة بعداً لجهود الفريق العامل لإبقاء القضية في صدارة جدول أعمال مجلس الأمن. وكذلك كانت جلسات الإحاطة بشأن حفظ السلام وبناء السلام إسهامات هامة في النقاش بشان استعراض حفظ السلام وهيكل بناء السلام الذي يجب أن نضيف إليه استعراض القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

وقد تلقينا رسالة من فريق المساءلة والاتساق والشفافية بشأن اختيار وتعيين الأمين العام القادم في عام ٢٠١٦. وكرئيس للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، سنحاول العمل مع الدول الأعضاء لإيجاد السبل للتنفيذ العملي للمقترحات الواردة في الرسالة.

أخيراً، نود الإشارة إلى الإحاطات الإعلامية نصف السنوية التي يقدمها رؤساء لجنة مكافحة الإرهاب واللجان ذات الصلة في وقت أصبحت فيه مكافحة الإرهاب حالات طوارئ دولية حقيقية. وإدراكاً للخطورة التي يمثلها الإرهاب، تحظى القضية بتأييد أعضاء المجلس بالإجماع، وكانت الجلسة انعكاساً لتلك الحقيقة (انظر S/PV.7463).

كانت العدالة الجنائية الدولية جزءاً من جدول الأعمال الشهري الذي تضمن مناقشات بشأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقدمت المدعية

العامة للمحكمة الجنائية الدولية إحاطة إعلامية للمجلس بشأن مسألة دارفور وقضية الرئيس السوداني البشير. ويلاحظ أيضا أن ثمة حاجة إلى مراجعة إحالات المجلس إلى المحكمة لأن النظام الحالي يقوض هيبة المحكمة وسلطتها ويثير مشاكل غير قابلة للحل مع أصحاب الشأن كالاتحاد الأفريقي والمحكمة الجنائية الدولية.

السيد فرنانديث – أرياس مينويسا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئ الرئاسة الماليزية على ريادتها لهذا الشهر. كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة الاختتام هذه، التي نراها مناسبة جداً لأنها تتيح لنا أيضا تلخيص أعمال المجلس خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥. وبالنسبة لوفد إسبانيا، كانت تلك أول ستة أشهر من عضويتنا في المجلس لمدة سنتين – وهي المرة الخامسة التي نشارك فيها كعضو غير دائم في مجلس الأمن. وإسبانيا تقدر كثيراً عقد هذه الجلسات لأسباب مختلفة نود أن نسلط الضوء عليها.

أولاً، كأعضاء منتخبين في مجلس الأمن، نفهم أننا يجب أن نمتثل بإخلاص لالتزامنا بالشفافية والتعاون مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة – وهو التزام قطعناه على أنفسنا خلال حملتنا للانتخابات. والمنتخبون لعضوية المجلس، شأنهم شأن جميع الأعضاء عموماً، تقع على عاتقهم مسؤولية ممارسة الشفافية. ونكرر استعدادنا للعمل مع جميع الأعضاء ومع منظمات المجتمع المدني بغية التأكد من استمرار نمو مجلس الأمن من حيث الكفاءة والشفافية.

ثانياً، جلسات الاختتام مثل جلسة اليوم هذه يمكن أن تكون مفيدة جداً في تحسين أساليب عمل المجلس. وبطبيعة الحال، فإن العمل الفعلي للمجلس ليس مجرد شرط مسبق لتوفير استجابة سريعة حيال الأزمات. فالفعالية والكفاءة والشفافية عناصر أساسية في إصلاح أساليب عمل المجلس، وهي ذات أهمية خاصة بالنسبة لبلدي. ولذلك، تعمل إسبانيا مع أنغولا، رئيس الفريق المخصص المعني بأساليب العمل، لتنظيم مناقشة مفتوحة بشأن أساليب العمل خلال الرئاسة الإسبانية للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أتشاطر أفكاري بشأن تجربتنا في الأشهر الستة الأولى من عضويتنا في المجلس هذا العام، الأمر الذي سيقودني أيضا إلى بعض الاعتبارات بشأن أساليب العمل.

الطريقة التي يعمل بها نظام حامل القلم – القائم بالصياغة – هي أحد شواغلنا. ومما لا شك فيه، أن نوعية عمل حاملي القلم ممتازة وتتيح لعمل مجلس الأمن الاستمرارية والمتابعة الضروريتين. مع ذلك، ومن منظور الشفافية، نعتقد أنه ربما يكون هناك مجال للتحسين. وهذه نقطة مهمة بصورة خاصة لأنه لو لم تكن المعلومات التي نتلقاها حسنة التوقيت ومحددة، لن يتسنى المشاركة بشكل مدروس دائماً في صياغة وثائق المجلس، سواء أكانت قرارات أو بيانات صحفية أو بيانات رئاسية. وإذا كان الحال كذلك، قد يكون من المفارقات أن الأعضاء المنتخبين الذين يعملون لفترة سنتين فحسب، يكون الوقت المتاح لتدريبهم أقل من الأعضاء الدائمين للمشاركة في المفاوضات بشأن القرارات المختلفة. ولذلك، نرى من المفيد إدخال نظام المشاركة في عمل حامل القلم بحيث يعمل عضو دائم بصفة دائمة مع عضو غير دائم منتخب.

ونرى أيضاً أنه في بعض الأحيان لا يوجد تناسب بين الوقت الذي يستغرقه شرح المواقف والوقت الذي يستغرقه اتخاذ القرارات فعلاً. وأنا أدرك أن للوقت ثمن، ولكن أعتقد أننا نحتاج إلى تحقيق توازن أفضل في الطريقة التي ندير بها وقتنا، لأنه قد يبدو أن الوقت المتاح لمناقشة مسألة ما يمكن أن يمتد لساعات على حساب الوقت الذي نحتاجه لاتخاذ القرارات التنفيذية، التي كثيراً ما يتعين علينا اتخاذها في غضون دقائق. وفي أكثر من مناسبة، استغرقنا ساعات في النقاش وعشر دقائق فقط في إعداد مضمون بيان صحفي.

أعتقد أيضا أن غياب التفاعل بين أعضاء المجلس وبقية أعضاء المنظمة في المناقشات المفتوحة أمر يثير القلق بصورة خاصة. فالمناقشات المفتوحة تفقد كثيراً من مغزاها بهذه الطريقة لأن الغرض منها توفير فرصة لتفاعل حقيقي بين الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس بشأن القضايا التي تعتبر أساسية للسلم والأمن في أي لحظة معينة من الزمن.

أود الآن أن أتطرق إلى مسألتين أثارهما متكلمون سابقون. اختيار الأمين العام القادم من أهم الجوانب التي سنتعامل معها في الأشهر القادمة. يجب أن تكون الشفافية مبدأ أساسياً، عملاً بالمادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة. وأغتنم هذه الفرصة للحث على المزيد من الشفافية والشمولية في عملية اختيار الأمين العام القادم. ومن بين التدابير الممكنة وضع قائمة بالمرشحين وتقديم الترشيحات قبل وقت كاف للسماح بالتفاعل مع الدول الأعضاء. ونرى أيضا ضرورة أن توضع في الاعتبار الحاجة إلى التوازن بين الجنسين في اختيار الأمين العام القادم.

وفي جملة أمور أخرى، سنحتاج عما قريب للنظر في تنقيح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي مسألة تخطط إسبانيا لتنظيم مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأنها خلال رئاستها للمجلس. واستعراض القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) سيكون أولوية رئيسية بالنسبة لنا في عضويتنا لمدة عامين في المجلس. وأغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى مشاركة رفيعة المستوى في تلك المناقشة المستقبلية التي ستنظم وتعقد في تشرين الأول/أكتوبر. وأرجو أن تضيف قيمة تتناسب مع الأهداف المهمة لجدول أعمالها، كما قال سفير المملكة المتحدة قبل قليل، مع تجنب الإفراط في الكلام وغياب التنفيذ العملي.

وكما لوحظ في الاجتماع بصيغة آريا الذي نظمته إسبانيا في نهاية أيار/مايو مع أعضاء الأفرقة الثلاثة التي تقوم على إعداد التقارير بشأن استعراضات السلم والأمن، ينبغي أن يتداخل استعراض القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مع عمليات استعراض هيكل بناء السلام وعمليات حفظ السلام، وأن يكمل أحدهما الآخر. ونحتاج إلى إلقاء نظرة متأنية على تقرير الفريق المستقل المعني بعمليات السلام. ووفدي يرحب بإدراج بند منفصل بشأن المرأة والسلام والأمن في التقرير، حيث ستدرج بعض الإسهامات التي قدمتها إسبانيا بصفتنا الوطنية.

وفي الختام، يعرب وفد بلدي عن تقديره لتعاوننا الوثيق والمعلن مع جميع أعضاء المجلس، فضلا عن الأمانة العامة وفريق الترجمة الشفوية الرائع طوال هذه الأشهر. ونأمل في تعميق ذلك التعاون والمساعدة على تحسين كفاءة وشفافية أعمال المجلس خلال العام ونصف العام من الفترة المتبقية هذه. وأخيرا، أود أن أتمنى كل التوفيق لنيوزيلندا خلال رئاستها للمجلس في الشهر المقبل.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، والوفد الماليزي على قيادتكم في هذا الشهر.

لقد أمضينا الكثير من الوقت هذا الشهر في التصدي للتحديات الأمنية في أفريقيا، لا سيما بوروندي. وبالأمس اتخذت بوروندي خطوة طائشة بإجرائها الانتخابات بالرغم من أن الاتحاد الأفريقي والأمين العام وآخرين قد حثوها على تأجيلها. ولا يزال خطر العنف الجماعي في بوروندي كبيرا ومنذرا. ولم تكن البيئة التي أجريت فيها الانتخابات حرة أو نزيهة أو شفافة. وعليه، فإنها انتخابات ليست ذات مصداقية.

وبدلا من أن يُسمح للمعارضة بممارسة حق التعبير والتظاهر والتنظيم في مواجهة العنف الخطير والتهديدات التي تهدد الاستقرار في البلد، وقد فعلت حكومة بوروندي عكس ذلك تماما بفرضها المزيد من القيود واحتجاز المعارضين وإغلاق محطات الإذاعة وتسليح ميليشيات الشباب وترهيب أولئك الذين يخالفونها الرأي. وهي تفعل ذلك في سياق سعي

الرئيس نكورونزيزا إلى الحصول على ولاية ثالثة في انتهاك مباشر للالتزامات المعلنة في اتفاقات أروشا.

ويجب على حكومة بوروندي استعادة وسائط الإعلام المستقلة والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإدانة العنف وكفالة إجراء انتخابات رئاسية ذات مصداقية، فضلا عن توفير حيز مناسب لكي تعمل المعارضة السياسية والمجتمع المدني دون خشية من الانتقام. ونؤيد بقوة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في التوسط لإيجاد حل سلمي لهذه الأزمة. ونحث الحكومة على الدخول في حوار جدي مع جميع الأطراف.

وتتطلب الحالة في دارفور التي ظلت قيد نظر المجلس على مدى ١٠ سنوات أن نوليها اهتمامنا وأن نعمل على حلها. وإذ نكافح في سبيل التغلب على الانقسامات السياسية، لا تزال الحالة في دارفور تشهد تدهورا خطيرا على النحو الذي اعترف به المجلس عبر القرار الذي اتخذ بالأمس، بتمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لمدة عام آخر. فهناك ملايين من المشردين غير قادرين على العودة إلى ديارهم، في حين تعثرت العمليتان السياسيتان اللتان أطلقتهما وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وفريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بدارفور التابع للاتحاد الأفريقي. ولم تشر حكومة السودان إلى اعتزامها إعادة تنشيط هاتين العمليتين أو وقف عمليات القصف الجوي والهجمات المستمرة التي تشنها في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. وفي غضون ذلك، تواصل الحكومة فرض قيود منتظمة ومستمرة على حرية تنقّل العملية المختلطة وقدرتها على الوصول، إلى حد أدى إلى وفاة أحد حفظة السلام دون مبرر في الشهر الماضي بعد أن رفضت الحكومة بلا استحياء منح الإذن بالطيران لغرض الإجلاء الطبي. وهناك ضرورة الآن لأن يولي المجلس والعملية المختلطة اهتماما لهذه الحالة أكثر من ذي قبل.

وإذ أنتقل إلى مناقشاتنا في جنوب السودان، أود التنويه إلى البيان الذي أدلى به أنطوني ليك، مدير اليونيسيف في ١٧ حزيران/يونيه عن الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال في جنوب السودان، وأن الناجين قد أفادوا عن إخصاء الفتيان وتركهم ينزفون حتى الموت في حين تتعرض الفتيات، بمن في ذلك من هنّ في سن الثامنة لأعمال الاغتصاب الجماعي والقتل. كما قُيِّد الأطفال مع بعضهم بعضا وذُبحوا. وأصدرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تقريرا اليوم عن إحراق أشخاص أحياء في ولاية أعالي النيل. وأود أن أتلو عليكم مقتطفا من التقرير الذي أرسلته اليوم بعثتنا في جنوب السودان. ويذكر التقرير أن إحدى الناجين في محافظة كوتش قد حكت لشعبة حقوق الإنسان كيف أنها جُرَّت على الأرض من داخل مطبخها وتعرضت للاغتصاب الجماعي سويا مع جارتها من قبل الجنود الحكوميين أمام طفلها البالغ من العمر ثلاث سنوات. ثم تهكّم منهما الجنود قائلين لهما أنهما لا شك ستعجبان بفحولة الرجال من محافظة ميوم. وفي حالة أخرى، حكت شاهدة من محافظة ربكونا عن رؤيتها أفرادا من القوات الحكومية وهم يغتصبون أما مرضعة بصورة جماعية بعد أن رموا طفلها جانبا. وفي حادثة أخرى، روى شهود من نيالديو عن تعرض فتاة في سن السابعة عشرة للاغتصاب الجماعي على يد أفراد إحدى الميليشيات الحكومية ومن ثم قتلها. وفيما لا يقل عن تسعة حوادث منفصلة، أُحرقت النساء والفتيات بعد أن تعرضن للاغتصاب الجماعي، وخاصة في قرية بواو الواقعة في محافظة كوتش.

إن هذه التقارير بمثابة نافذة مروعة إلى ممارسات العنف المرتكبة بحق أكثر فئات المواطنين ضعفا في جنوب السودان، وإلى معاناتهم الشديدة في كل يوم تعجز فيه الأطراف عن إبداء الشجاعة اللازمة لحل هذا النزاع. وفي رأينا أن آخر التقارير هذه تقتضي أن يوليها المجلس اهتماما على وجه الاستعجال. وسنواصل العمل مع الرئاسة المقبلة لكي يعقد المجلس جلسة

بشأنها في الأيام المقبلة. فهذه أزمة من صنع الإنسان، ويجب على المسؤولين عنها أن يضعوا رفاه شعب جنوب السودان فوق مصلحتهم السياسية الضيقة. وهم ما زالوا يرفضون القيام بذلك حتى الآن، ويجب عليهم تغيير موقفهم هذا.

وفيما يتعلق باليمن، فإننا نؤيد بقوة جهود المبعوث الخاص إسماعيل ولد الشيخ أحمد لبدء حوار أولي مع الحكومة اليمنية ووفد المنتسبين إلى الحوثيين وصالح في جنيف. ويمكن أن تكون جنيف بداية لعملية حوار طويل ونأمل أن يكون مجديا. ويجب ألاّ نسمح بتبديد هذا الزخم. تحقيقا لهذه الغاية، يجب على جميع أعضاء المجلس استخدام نفوذهم على الأطراف وممارسة الضغط عليها للعمل بصورة بناءة مع الأمم المتحدة التي تواصل العمل على أساس المبادئ الستة المعلنة في جنيف. وتشكّل هذه المبادئ أساسا واعدا لمشاركة الأمم المتحدة في المستقبل. ويمثّل الانتقال السياسي السلمي وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي ونتائج مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الراهنة. ويجب على جميع الأطراف إبداء عزم أكبر مما فعلت حتى الآن في التوصل إلى حل توفيقي.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية، وندعم دعما كاملا دعوة الأمم المتحدة إلى هدنة إنسانية جديدة. ولكي تكون هذه الهدنة ممكنة، يجب على جميع الأطراف أن تكون على استعداد لتنفيذها بصورة ملموسة والالتزام بشروطها. ويشكّل استئناف الواردات التجارية شاغلا إنسانيا ذا أهمية قصوى بالنسبة لنا.

لقد اجتمعنا بالأمس لمناقشة الأزمة الخطيرة في سورية. وقد سبق أن قلنا هذا من قبل وينبغي أن نكرر القول بأنه لا سبيل إلى فرض حل للتراع السوري بالقوة، وأن التسوية السياسية الشاملة نحو الانتقال السلمي هي السبيل الوحيد لإنهاء هذا التراع الذي أودى بحياة أكثر من ٢٢٠٠٠٠ شخص وجرح ما يزيد على مليون آخرين وتشريد نحو ٤ ملايين شخص خارج البلد بصفتهم لاجئين وأدى إلى تشريد ٧,٦ مليون شخص داخليا، في حين لا يزال ١٢,٢ مليون شخص آخرين في حاجة إلى المعونة الإنسانية، بما في ذلك ٥,٦ مليون طفل. وينبغي ألا نسمح باستمرار هذا.

وواصلنا هذا الشهر أيضا التقليد الهام المتمثل في الاستماع إلى قادة القوات الموجودين على الخطوط الأمامية لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وأود أن أؤكد مجددا تقديرنا لما يقدمونه من خدمات وامتناننا لجميع البلدان المساهمة بقوات التي ما تزال تعمل بشجاعة في بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وأتاحت لنا الجلسة المعقودة قبل أسبوعين (انظر S/PV.7462) الفرصة لمناقشة عدة جوانب أساسية من عمليات حفظ السلام المعاصرة وضرورة توفير التدريب المناسب لأفرادها، وأهمية توسيع نطاق مجموعة البلدان المساهمة بقوات وأشكال المساهمات التي تقدمها، فضلا عن السؤال الحاسم عن كيفية تعامل النظام مع الاستثناءات في قواعد الاشتباك. وما دام العاملون في مجال حفظ السلام يعرّضون حياتهم للخطر في صفوف القتال لصالح البشرية جمعاء، فإنه تقع علينا المسؤولية عن تصحيح ذلك النظام.

وفي تنويه ذي صلة، سيستضيف الرئيس أوباما مؤتمر قمة بشأن حفظ السلام خلال أسبوع الجمعية العامة الرفيع المستوى، كما يعلم الكثير من الأعضاء. ويتمثل هدفنا من عقد مؤتمر القمة في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات والجهات التي تقدّم الدعم المالي لعلميات حفظ السلام لكي نكفل قدرة الأمم المتحدة على الاستفادة من الموارد المناسبة للمساعدة في نجاح عمليات حفظ السلام – أي أن تكون أكثر استجابة وأفضل قدرة على حماية المدنيين، فضلا عن تحسين قدرتها على تنفيذ ولاياتها كما ندعوها إلى ذلك نحن الدول الأعضاء، ومن الضروري الوفاء بها.

وما دمت أتكلم عن تنفيذ الولايات، أود أن أشكر الوفد الماليزي على قيادته الناجحة والمستمرة لمجلس الأمن في حزيران/يونيه. ونؤكد لزملائنا من نيوزيلندا دعمنا لهم خلال شهر تموز/يوليه الذي يبدو أنه سيكون حافلا بالعمل .

السيد عميش (الأردن): بداية، أتقدم إليكم بالشكر والتقدير، السيد الرئيس، على حسن إدارتكم لأعمال المجلس خلال شهر حزيران/يونيه الذي شهد تطورات عديدة تكللت باعتماد المجلس عدد من القرارات الهامة. وأتقدم بالشكر أيضا لفريقكم العامل الذي أسهم في إنجاح أعمال المجلس لهذا الشهر.

وأود هنا أن أثني على المبادرة الماليزية بتنظيم جلسة نقاش مفتوحة حول حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلّحة (انظر S/PV.7466) في ظل زيادة غير مسبوقة يشهدها العالم في عدد الجرائم والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وهنا نشير إلى ازدياد أعداد الضحايا من المدنيين السوريين، وتحديداً الأطفال، جرّاء القصف العشوائي واستخدام النظام السوري للبراميل المتفجرة، وخصوصاً في المناطق السكنية المكتظّة والمدارس والمستشفيات والمرافق الأساسية. كما نؤكد على ضرورة أن تتوقّف كافة أطراف النزاع في سورية عن انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، وأن تلتزم بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونجدد تأكيدنا على ضرورة تعزيز الدعم الدولي لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة في سورية، ستافان دي ميستورا، للتوصل إلى حل سياسي استناداً لجنيف واحد.

لقد شكّلت جلسة الإحاطة الإعلامية حول عمليات حفظ السلام فرصة هامّة لبحث التغيّرات التي شهدتها عمليات حفظ السلام خلال السنوات الأخيرة، وفي كيفية التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدول وما نجم عن ذلك من تهديدات. بالإضافة إلى ازدياد الترابط بين النزاع المسلّح والجريمة المنظّمة والإرهاب، وأؤكد مواصلة الأردن كمساهم فاعل في بعثات حفظ السلام بدعم جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل من أجل تحقيق الأهداف المثلى لبعثات حفظ السلام.

ولا يفوتني أن أعبّر هنا أيضاً عن تقديرنا لجلسة الإحاطة الإعلامية حول بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاعات (انظر S/PV.7472)، لما شكّلته من فرصة للنظر في التقدم المحرز في هذا المجال. مع التأكيد في ذات الوقت على أهمية إضفاء أساليب محدّثة على العمل المؤسسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في عملية بناء السلام وعلى أهمية توفير الدعم المالي والفني والخبرات اللازمة للقيام بأنشطة بناء السلام. مثمّناً هنا الدور الذي تقوم به لجنة بناء السلام. ختاماً، أغتنم هذه الفرصة لتهنئة الرئاسة النيوزيلندية القادمة للمجلس متمنياً لها كل التوفيق في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر القادم.

السيد فان بويمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ أيضاً بتهنئة ممثل ماليزيا على رئاسته وفريقه المثابر على العمل لما أبدوه من فعالية هذا الشهر. كان حرص فريقي شديداً على أن أتقدم بملاحظاتي الشخصية حتى أنه رفض أن يزودني بالملاحظات الرسمية لهذه المناقشة، لذا سأرى كيف سأبلي. أود أن أقدم بعض الأفكار بشأن جوهر ما حققناه هذا الشهر، وكذلك على الطريقة التي حققنا ذلك بها، أو فشلنا في تحقيقه.

لقد حظينا ببعض المناقشات الجيدة جداً والنتائج الجيدة جداً فيما يتعلق بالأطفال والنزاع المسلح (انظر S/PV.7466)، وأود أن أشيد بماليزيا لقيامها بمساهمة كبيرة جداً في وضع القوانين الدولية على هذا الصعيد. وأعتقد أن مناقشة بناء السلام كانت هي أيضاً مثيرة جداً للاهتمام، وكشفت مرة أخرى عن بعض المجالات التي يجب أن نكون مستعدين للخوض فيها إذا أردنا الاستفادة على أفضل وجه من آلية بناء السلام خارج المجلس.

وحصلنا أيضاً على نتائج جيدة فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (انظر S/PV.7468) والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (انظر S/PV.7478)، حتى وإن كانت هناك بعض الاختلافات العميقة الجذور بين الوفود بشأن ما إذا كانت تلك الولايات تحتاج إلى تعديل. وأرحب بحقيقة أننا تمكنا من تجاوز تلك الخلافات واعتماد الولايات كمجلس موحد الصف. وآمل، كما قلت بالأمس، أن تتيح الولاية الجديدة للعملية المختلطة، على وجه الخصوص، فرصة من أجل تحسين العلاقة بين حكومة السودان والمجلس.

غير أننا، إن نظرنا إلى ما هو أبعد من النتائج الرسمية التي حققناها هذا الشهر، للنظر في مشاكل العالم، يجب أن نقر بأننا لم ننظر فيها على نحو جيد. فلدينا مشاكل حقيقية في سورية واليمن وليبيا. هناك محادثات سلام تجري بين كرّ وفرّ في ليبيا وربما تكون جارية في اليمن، ولا شيء على الإطلاق في سورية. ولدينا مشاكل حقيقية في بوروندي، حيث تتجلى صعوبة الانخراط الحقيقي في المنع. وإذا كان الطرف الآخر لا يريد أن يدخل في محادثات، فمن الصعب جداً أن يكون مشاركاً فاعلاً. وتلك صعوبة حقيقية، وقد استمعنا من فورنا إلى بعض الإحصاءات المروعة بصورة واضحة عمّا يجري في جنوب السودان. وتنعكس هذه الحالات بصورة سيئة جداً على كل منا، ليس فقط أعضاء المجلس ولكن المجتمع الدولي ككل.

هناك بعض المشاكل التي يمكن للمجلس، في اعتقادي، أن يتحمل على نحو مناسب المسؤولية عنها، ولكن يجب علينا أيضاً أن نعترف بأن هناك حدوداً لما يمكن أن يفعله. ولا يملك أعضاؤه في جعبتهم إلا القليل، لا سيما إذا لم تكن البلدان الأخرى مستعدة للمخاطرة بقواتها أو الإذن باستعمال القوة بشكل أكثر جرأة. وحتى إن كانت مستعدة للقيام بذلك، فإننا نعلم مدى صعوبة تحقيق هذه النتائج. وبالتالي، فأنا لا أقصد أن جميع المشاكل هي مشاكل المجلس؛ فهي ليست كذلك. ولكن لدينا مشكلة حقيقية لا سيما في حالة سورية، لأن المجلس منقسم، وهناك انقسامات مشابهة بادية فيما يتعلق باليمن. وبسبب هذه الانقسامات، لا نستطيع حقاً التحدث إلى بعضنا البعض، وبدلاً من ذلك نسعى إلى تسجيل نقاط، وهو أمر ليس مفيداً.

وقد قيلت بعض التعليقات بالفعل بشأن الطريقة التي نسيّر بها أعمالنا، وأود أن أؤيد تماماً ما قاله سفير المملكة المتحدة بشأن الحاجة إلى زيادة المشاركة بصورة غير رسمية فيما بيننا. وفي نهاية المطاف، فإن المقصود أن تكون مشاوراتنا غير رسمية، ومع ذلك استطعنا بناء إطار من الممارسة يقوم على إنكار الذات إلى حد يصعب معه أن نصدّق في بعض الأحيان ما يمكن للمرء أن يتحدّث عنه وما لا يمكن، والطريقة التي يمكن أن يتحدث فيها.

وأتفق أيضاً مع وفد إسبانيا في أن علينا أن ننظر في عملية الصياغة والطريقة التي يجري بها التفاوض بشأن القرارات. وقد يكون أحد الخيارات المحتملة اقتراح وجود مشارك للقائم بالصياغة، ولكنني أود على الأقل أن أطلب إلى الأعضاء الدائمين أن يتصوروا الانطباع الذي يعطونه للأعضاء غير الدائمين عند تقديم مشروع قرار من أحد الأعضاء الدائمين إلى الأعضاء الدائمين الآخرين أولاً، ولا يقدّم إلى الأعضاء غير الدائمين إلا بعد ذلك، عندما يُراد طرحه للتصويت بعد يوم أو يومين. وهذا ليس بالضبط الشكل الأكثر فائدة للمشاركة.

وأعتقد أيضاً أن علينا كسفراء مسؤولية زيادة المشاركة في المنتوجات التي يجري التفاوض حولها والتي يعتمدها هذا المجلس. وفي حين أننا ندرك بطبيعة الحال العمل الذي يضطلع به الخبراء والمنسقون السياسيون، إلا أننا في نهاية المطاف مسؤولون عن مثل هذه المنتوجات. ولكن ما هو معدل تكرارنا للتكلم عنها؟ ما معدل تكرارنا للتحدث بصفة سفراء بشأن ما نفعله؟ أعتقد

أننا بحاجة إلى القيام بذلك، إلى التواصل واقتراح أن نأخذ مسألة ما إلى غرفة الاجتماعات ونتحدث عنها كمجموعة.

هذه لمحات موجزة عمّا أود استكشافه الشهر المقبل عندما أصبح الرئيس. لا أعرف كيف سأُبلي، ولكني آمل في أن يتسنى لكم مساعدتي.

السيدة ألنغ (تشاد) (تكلمت بالفرنسية): أولاً وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم للمجلس خلال فترة رئاستكم، وكامل الفريق الداعم لكم. كما أود أن أشكركم على تنظيم هذه الجلسة الشهرية لتقييم عمل مجلس الأمن وفقاً لمذكرة رئيس المجلس S/2010/507. ونعتقد أن هذه الاجتماعات لا تزال الوسيلة الوحيدة لضمان الشفافية فيما يتعلق بالدول غير الأعضاء والسماح لهم بمتابعة عملنا. تمكّن اجتماعات التقييم في نهاية كل رئاسة من القيام باستعراض منهجي لعمل المجلس وتقديم فكرة عامة عن الأولويات الواردة في وسائط الإعلام.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء غياب توافق في الآراء في المجلس بشأن الحالات الخطيرة للغاية التي تهدد السلام والأمن الدوليين – وهي تلك الحالات القائمة في سورية والعراق وأوكرانيا واليمن وليبيا – إضافة إلى تهديدات أخرى، مثل الإرهاب، والتطرف العنيف وانتشار الأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار غير المشروع، والمسائل المتعلقة بالهجرة. ونرى أن أعضاء المجلس يمكنهم القيام بما هو أفضل من خلال استماع كل منهم للآخر وأخذ كل الشواغل المشروعة لبعضهم بعضا في الاعتبار بروح توافقية.

ويكشف اتخاذ القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥) بشأن تعزيز التعاون من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمعتمد بتسعة أصوات مؤيدة مع امتناع ستة أعضاء عن التصويت، لعبة السلطة داخل المجلس ووضع بعض الدول الأعضاء بالنسبة للآخرين.

وفيما يتعلق بالأزمة السياسية في بوروندي، فإننا نشدد على ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء لمساعدة بوروندي في التغلب على الأزمة السياسية التي تمر بها. ونلاحظ أيضا الدور الرئيسي الذي تقوم به جماعة شرق أفريقيا في تسوية الأزمة، وندعو إلى التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وذلك لدعم الجهود الإقليمية لإيجاد مخرج من الأزمة يصب في مصلحة الشعب البوروندي.

وخلال شهر حزيران/يونيه، درس مجلس الأمن السبل الكفيلة بجعل عمليات حفظ السلام أكثر فعالية من أجل حماية المدنيين وضمان أمن موظفي البعثة. وقد شدد قادة القوات والوفود بنبرة تنم عن القلق على الحاجة إلى ضمان أمن ذوي الخوذات الزرقاء أنفسهم، مشيرين إلى زرع الجماعات المسلحة في مالي، على سبيل المثال، للألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة. ونرى أنه ينبغي توفير الوسائل المناسبة لقوات الأمم المتحدة لتمكينها من حماية نفسها.

وفيما يخص القيود التي تفرضها بعض البلدان على السبل التي يمكن استخدام قواتها بها، فإننا نرى أن هناك حاجة إلى وجود تسلسل قيادي واحد داخل الوحدات العسكرية والشرطية وإلى المحافظة على التسلسل الهرمي الذي تشكل جزءا منه، دون منح أولوية لأوامر السلطات الوطنية.

وفيما يتعلق بالاعتداء الجنسي خلال عمل بعثات الأمم المتحدة – والذي أدانته جميع الوفود بالإجماع وبقوة – نرى أن سياسة عدم التسامح مطلقا يجب أن تصبح واقعا. وفي هذا الصدد، نؤيد الاقتراح الداعي إلى تعيين المزيد من الموظفات في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك في المناصب العليا.

وفيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، فإن بلدي يتفق مع توصية الأمين العام التي تنص على أنه ينبغي للمجلس ضمان اعتبار الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال جرائم تخضع لجزاءات مجلس الأمن. ونشجع الدول

والشركاء الماليين على دعم الإجراءات الرامية إلى إعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين ومنع تجنيدهم في القوات المسلحة. وترحب تشاد برفع اسمها من قائمة الدول التي تجند الأطفال في جيوشها. وبطبيعة الحال، ونحن على استعداد لتشاطر تجربتنا المتواضعة في هذا المجال مع الأطراف المعنية.

وفي الختام، أود أن أكرر مرة أخرى تهانئي إلى الرئيس وأعضاء الفريق الماليزي بأسره على العمل الكبير المضطلع به، وأهمية المواضيع المطروحة، والمثابرة التي أظهروها خلال فترة رئاستهم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ نيوزيلندا مسبقا على توليها الرئاسة في تموز/يوليه وأتمنى لها كل النجاح. ويمكن لوفد نيوزيلندا أن يعول على دعم تشاد.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يود الوفد النيجيري أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة الاختتام هذه. وقد كان شهر حزيران/يونيه شهرا حافلا بالأعمال في المجلس حيث تضمن برنامج عمله العديد من حالات البلدان والمسائل المواضيعية. ونود أن نركز تعليقاتنا اليوم على الإحاطة الإعلامية بشأن عمليات حفظ السلام (S/PV.7464)، والإحاطة الإعلامية بشأن بناء السلام (S/PV.7472)، والبيانات الصحفية لمجلس الأمن خلال الشهر.

لقد أتاحت الإحاطة الإعلامية المتعلقة بعمليات حفظ السلام مرة أخرى فرصة للمجلس ليستمع مباشرة من قادة القوات ويتفاعل معهم. والمواضيع الثلاثة التي تناولتها الإحاطة الإعلامية – العمل في بيئة غير متناظرة وحماية المدنيين وكيف تؤثر المحاذير على الأداء – تلقي الضوء على بعض التحديات الرئيسية الجديدة التي تواجهها عمليات حفظ السلام. ويسرنا أن نلاحظ أنه على الرغم من تلك التحديات، تواصل بعثات حفظ السلام الاضطلاع بدور حيوي في صون السلم والأمن الدوليين. ونشيد بالرجال والنساء الذين يعملون في تلك البعثات، ونقدم أحر التعازي إلى أحباء حفظة السلام الذين جادوا بأرواحهم أثناء أداء واجبهم.

وأكدت الإحاطة الإعلامية المتعلقة ببناء السلام على قيمة الحفاظ على تعاون وثيق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وترى نيجيريا أنه لكي يكون بناء السلام فعالا، يجب إيلاء اهتمام مستمر لبناء المؤسسات؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتعزيز سيادة القانون. كما أنه من المهم تشجيع الحوار الوطني والمصالحة الوطنية. وتجب الإشارة إلى الترابط بين هذه المسائل المواضيعية، وهي تؤكد ضرورة مواصلة الالتزام بالتصدي للتحديات المتعددة الجوانب في سياق مساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من النزاع إلى السلام.

ويشيد الوفد النيجيري بالسفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، ممثل البرازيل، على ما حققه من إنجازات بصفته رئيس لجنة بناء السلام. كما نعرب عن دعمنا القوي لرئيس اللجنة الحالي، السفير أولوف سكوغ، ممثل السويد، ونرحب بالتزامه بإحداث أكبر تغيير ممكن في البلدان التي تعمل معها اللجنة. ونحن على ثقة بأنه تحت قيادته المقتدرة، ستواصل اللجنة القيام بدور حيوي في تعزيز السلام والتنمية المستدامين في تلك البلدان.

يمثل إصدار البيانات الصحفية في الوقت المناسب جانبا هاما من جوانب عمل المجلس.فهي تسمح للمجلس بالاستجابة علنا للتطورات الهامة بشأن المسائل المدرجة في جدول أعماله. وفي حزيران/يونيه، اعتمد المجلس عددا كبيرا من البيانات الصحفية، ولا سيما بشأن الهجمات الإرهابية، ولكن أيضا بشأن مسائل أخرى ذات أهمية للسلام والأمن، ولا سيما على الصعيد الإقليمي. وتشيد نيجيريا بأعضاء المجلس على ما أبدوه من مرونة مكنتنا من التوصل إلى توافق مبكر في الآراء بشأن تلك البيانات. ومن المهم أن يُسمع صوت المجلس في الوقت المناسب إذا كان الوضع يتطلب ذلك. ويبعث ذلك برسالة هامة عن الوحدة والهدف المشترك بين أعضاء المجلس.

وأخيرا، فإن نيجيريا تهنئكم، سيدي الرئيس، ووفد بلدكم على الطريقة المقتدرة التي ترأستم بها شؤون المجلس في شهر حزيران/يونيه. كما نغتنم هذه الفرصة لنؤكد لوفد نيوزيلندا دعمنا الكامل إذ يستعد لتولي رئاسة المجلس في تموز/يوليه.

السيد مينديث غراتيرول (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يهنئكم وفد فنزويلا، سيدي الرئيس، وفريقكم على مبادرتكم وكفاءتكم وقيادتكم في توجيه عمل مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه. فقد قُدمت إسهامات كبيرة خلال الشهر المنقضي في إدارة المجلس.

ويرحب بلدنا بجلسة الاختتام هذه لأننا نرى أن هذه الجلسات تمكننا من تحديد التقدم المحرز والتحديات التي نواجهها في المهمة المعقدة المتمثلة في تعزيز السلام والأمن الدوليين. وفي سياق روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، نشجع مجلس الأمن على تعميق علاقات عمله مع الأعضاء الآخرين في المنظمة بطريقة شفافة وشاملة للجميع بهدف تعزيز مصداقيته في نظر جميع الدول الأعضاء في هذا المحفل.

لقد اجتذبت مسألة الأطفال في النزاعات المسلحة اهتمام المجلس، وقد عززت رئاستكم النظر في هذا الموضوع. وترى فنزويلا أن اتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) كان أمرا في غاية الأهمية. فقد طلب إلى الأمين العام أن يدرج – في مرافق تقاريره عن المسألة – الأطراف التي تلجأ إلى اختطاف أطفال في حالات النزاع المسلح، ويدعوها إلى الكف عن الاحتجاز غير المشروع أو التعسفي للأطفال، فضلا عن التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي يتعرض لها الأطفال أثناء احتجازهم.

وفي سياق تلك المناقشة الهامة في ١٨ حزيران/يونيه (انظر S/PV.7466)، ولا سيما فيما يتعلق بقضية فلسطين، فإن عددا كبيرا من البلدان، بما في ذلك فنزويلا، أعرب عن القلق ورفض عدم الاتساق والانتقائية التي تبدو في معاملة السلطة القائمة بالاحتلال، التي ارتكبت انتهاكات جسيمة ضد الأطفال الفلسطينيين، في مرفقات تقرير الأمين العام (S/2015/409).

وفي العمل الذي تم هذا الشهر، نود أن نسلط الضوء على أهمية الجلسة الإعلامية (انظر S/PV.7464) المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه، مع قادة قوات عمليات حفظ السلام في دارفور ومالي ومنطقة الفصل في مرتفعات الجولان. أسفر تبادل الآراء ذلك عن الاتفاق على الحاجة إلى كفالة تزويد قوات حفظ السلام بما يكفي من التدريب والمعدات والموارد، وكفالة أن تكون عاقدة العزم ومستعدة للوفاء بولاياتها، بغض النظر عن الظروف التي تعمل فيها. ستستمر هذه المسائل تذكي مناقشاتنا في الأشهر القليلة المقبلة.

ونود أيضا أن نشير إلى الجلسة المفيدة التي عقدت مع الرئيس الحالي والرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفيران أولوف سكووغ وأنطونيو دي أغيار باتريوتا، الدورة الثامنة للجنة (انظر S/PV.7472). ومن بين أهم المواضيع التي نوقشت أهمية إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان المجاورة في عملية بناء السلام؛ والدور الأساسي الذي تضطلع به اللجنة في الربط بين أهداف الاستقرار والشرعية السياسية وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ والحاجة إلى الحصول على موارد إضافية للمهام اللازمة لبناء السلام. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على التحدي المتمثل في مواصلة تقديم الدعم المستدام في الأجل الطويل للبلدان الخارجة من النزاع. إن تكلفة أي جهود ترمي إلى تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان هزيلة بالمقارنة مع التكلفة البشرية والاقتصادية التي يمكن أن يسفر عنها الانزلاق من جديد إلى الصراع. لقد مهدت هذه المسائل الطريق للمناقشة المستنيرة الضرورية لتقارير الهيئات التي تقوم بدراسة عمليات السلام وبناء السلام والإنجازات التي حققها

القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٥). كانت هذه الجلسات بمثابة مقدمة لما سيكون بالتأكيد مناقشة مكثفة بشأن مستقبل بعض أدوات المجلس الأساسية لتعزيز وصون السلام والأمن الدوليين.

وخلال عمل مجلس الأمن المكثف على مدى الأشهر الستة الماضية، كانت مكافحة الإرهاب على رأس جدول أعماله، وأدت هذه الجهود إلى اتخاذ قرارات ذات نطاق عالمي ترمي إلى مكافحة هذه الآفة على نحو فعال. يعزز القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) والبيان الرئاسي بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب (S/PRST/2015/11) الإطار القانوني والسياسي المتعدد الأطراف اللازم لمنع الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره ومكافحته والقضاء عليه. يتطلب تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن هذا الموضوع التزاما قويا من جانب الدول بإنهاء عمليات نقل الأسلحة وتمويل وتدريب الجهات الفاعلة من غير الدول، وفقا للقانون الدولي. ونقدر أيضا الأنشطة الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في جهودنا المشتركة لمكافحة التطرف العنيف، المقررة في الأشهر المقبلة.

بخلاف ذلك، وفيما يتعلق بحالات النزاع التي لا تزال دون حل، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الشعوب المعنية، من قبيل الحالة في فلسطين وفي الصحراء الغربية، من بين حالات أخرى، ندعو مجلس الأمن، استنادا إلى مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إلى القيام بدور أكثر فعالية في تعزيز الحلول التفاوضية السلمية، بالتعاون الكامل مع الأطراف المعنية، من أجل تحقيق سلام وطيد ودائم.

تولي فنزويلا أهمية خاصة لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن، وهو أمر حيوي الأهمية إن أردنا تعزيز الشفافية والشمول. وفي هذا الصدد، نعتقد أن عملية اختيار وتسمية الأمين العام المقبل، التي ستبدأ في الأشهر القليلة القادمة، ينبغي أن تسترشد بتلك المبادئ من أجل تشجيع الدول الأعضاء على اقتراح مرشحين. ينبغي تقديم الترشيحات لمنصب الأمين العام رسميا مسبقا قبل وقت كاف لكفالة تحسين التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ونقدر المبادرات والبيانات التي أدلي بها بشأن هذه المسألة من مختلف مجموعات الدول، بما في ذلك حركة عدم الانحياز، التي نتشاطر موقفها على نحو تام.

إن تعزيز علاقة مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات نقطة حاسمة الأهمية على جدول أعماله. ولذلك، نعتقد أنه من الضروري أن نطبق على نحو كامل المادة ٤٤ من الميثاق من أجل ضمان أن البلدان التي توفر وحدات يمكن أن تشارك في كل جانب ومرحلة من جوانب ومراحل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بهدف تحقيق المزيد من التنسيق الفعال بين الجهات الفاعلة المشاركة في الديناميات المؤسسية للبعثات.

ونود أن نشجع المجلس على تكثيف تعاونه مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا لأحكام الميثاق، بغية المساعدة على إيجاد حلول للنزاعات الإقليمية التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أهمية ذلك الهدف، نأسف لأن المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي بشأن مسألة الصحراء الغربية، الرئيس السابق جواكيم شيسانو، لم يسمح له بالمشاركة في المناقشات التي عقدت في نيسان/أبريل (انظر S/PV.7435) بشأن الموضوع. لم تراع حقيقة أن الاتحاد الأفريقي حليف استراتيجي للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، في تعزيز السلام والاستقرار في أفريقيا. يؤثر هذا الوضع على أساليب عمل هذه الهيئة، بما في ذلك الشفافية، وينبغي بالتالي تجنب هذه الممارسات في المستقبل.

وإذ أنتقل إلى مسألة أخرى، ترى فنزويلا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يحصر تركيزه في التعامل مع المسائل التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين، مع التقيد الصارم بالميثاق، وأن يتجنب وضع قضايا خارج نطاق صلاحياته على جدول أعماله. ذلك أمر ضروري من أجل كفالة عدم صرف انتباه المجلس عن القضايا الأساسية في عمله.

أخيرا، نود أن نعرب عن تأييدنا ورغبتنا في التعاون مع وفد نيوزيلندا عندما تتولى رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه، ونتمنى لها كل النجاح.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن جدول أعمال المجلس خلال الشهر الماضي كان حافلا للغاية، السيد الرئيس، ونود أن نشكر وفدكم على ترؤسكم باقتدار لأعماله.

أود أن أركز على مواضيع شتى هامة. كان الحدث الرئيسي للرئاسة الماليزية عقد جلسة بشأن موضوع الأطفال والنزاع المسلح (انظر S/PV.7466). ونحن نشاطر الآخرين قلقهم إزاء المحنة المروعة لملايين الأطفال الذين يعيشون وسط نزاعات مسلحة في أنحاء مختلفة من العالم. إن الاتجاه الجديد للعنف ضد الأطفال الذي ترتكبه المنظمات والجماعات الإرهابية التي تعتنق أيديولوجيات التطرف العنيف مصدر قلق بصفة خاصة.

كما رحبنا بالجلسة التي عقدت في ١٧ حزيران/يونيه بشأن مسائل حفظ السلام (انظر S/PV.7464) التي شارك فيها قادة قوات عدد من البعثات الميدانية. يكتسي هذا الحوار أهمية خاصة في ضوء التحديات الجديدة التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام اليوم. من أخطر الاتجاهات الحالية تزايد عدد المخاطر الأمنية غير التقليدية التي توجدها جهات فاعلة من غير الدول بالنسبة لحفظة السلام. ومن الضروري أيضا أن نقيم تعاونا بناء بين بعثات الأمم المتحدة والحكومات المضيفة التي هي، بطبيعتها، المسؤول بشكل مباشر عن حماية سكانها والحالة العامة في بلدانها.

وجرى تأكيد أهمية المسائل التي أثيرت خلال تلك الجلسة في مناقشة مجلس الأمن لعدد من المواضيع المتعلقة ببلدان في أفريقيا كانت تقليديا محور تركيز في عمل المجلس. أكد اتخاذ القرار ٢٢٢٨ (٢٠١٥) بالإجماع من جديد على دور وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بوصفها أساسا متينا للتوصل إلى تسوية في المنطقة. وأعرب المجلس مرة أخرى بوضوح عن تأييده لقيام رئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بدور الوسيط بين حكومة السودان ومتمردي دارفور على أساس وثيقة الدوحة. وعلى الأطراف ذات التأثير على المتمردين في دارفور أن تحثها على المشاركة في عملية الدوحة للسلام في أقرب وقت ممكن. وأكد المجلس أيضا الدور الرئيسي للفريق العامل المشترك الذي يتألف من ممثلي السودان والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في وضع استراتيجية الخروج لانسحاب العملية المختلطة من دارفور. وعلى المجلس والأمانة العامة للأمم المتحدة دراسة توصيات الفريق بعناية شديدة.

وفي ٢٠ حزيران/يونيه في باماكو، انتهت العملية المعقدة للتوصل إلى تسوية شاملة في مالي بإنجاز التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

وقد فتح ذلك الطريق نحو نهايةٍ للنزاع المسلح وتحقيق توافق آراء وطني واسع.

ونأمل من جميع القوى السياسية في مالي أن تضطلع بمسؤولياتها في تنفيذ بنود الاتفاق ومواصلة حوار عملية السلام. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أن تؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد، كما ورد في القرار ٢٢٢٧(٢٠١٥) الذي اتُّخِذ أمس. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسهم في تعزيز التقدم؛ ونعتقد في هذا السياق أنَّ تهديد الجزاءات سيأتي بنتائج عكسية.

تظل الحالة في بوروندي محور اهتمام للمجلس، والذي تم في سياقه اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2015/13. ومن الأهمية القصوى بمكان النداء الداعي إلى إجراء حوارٍ بوروندي داخلي شاملٍ للجميع بشأن تنظيم الانتخابات، استنادا إلى دستورٍ البلدٍ. وفي رأينا أنَّ المزيد من التأجيل للجدول الزمني الانتخابي يمكن أن يؤدي إلى فراغ دستوري وفوضى متزايدة في بوروندي.

وإننا نرحب بالخطوات التي اتخذها الحكومة لإحلال الاستقرار في البلد من خلال تنفيذ قرارات الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، بما يشمل توفير ضمانات أمنية لجميع القادة السياسيين في الفترة الانتخابية واتخاذ تدابير لتزع سلاح السكان. ويجب على أولئك الذين يملكون تأثيرا على المعارضين للحكومة، والذين ما برحوا يزيدون من تفاقم الحالة على أمل تعطيل الانتخابات، أن يعملوا لوقفهم عن مواصلة ذلك وعن تحفيز القوى المناهضة للحكومة على القيام بأعمال غير قانونية جديدة.

في حزيران/يونيه، ثابر المجلس بنشاط على معالجة مسألة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واتّسمت الحالة في المنطقة بتقلبات شديدة، وستكون إعادة الاستقرار إليها مستحيلة دون إيجاد حل سياسي ودبلوماسي للأزمات الإقليمية. وبالنظر إلى الأزمات الجديدة وتلك التي ظلت مستمرة منذ عدة عقود، من المؤسف أنه لا يبدو ثمة سبب للتفاؤل بشأن تسويةٍ أزمة الشرق الأوسط.

ونتيجة للتدخل الخارجي في التراع في سورية ولأعمال المعارضة المسلحة، نشأ خطر جديد هو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وهو يثبِّت أقدامه في العراق المجاور ويغرس جذوراً في لبنان وبلدان أخرى في المنطقة وخارجها. وحفظة السلام التابعون للأمم المتحدة يجدون أنفسهم الآن في خطر نتيجة ذلك. وإننا نُدين بقوة الحوادث التي أدّت إلى جرح حفظة سلام تابعين لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. واليوم، يرسِّخ تنظيم داعش وجوده في أفغانستان. وهو يستهدف آسيا الوسطى. وقد ظهر الإرهاب في أوروبا أيضا، كما يمكن أن يُشاهَد من أحداث مرتبطة مباشرة بتلك الجماعة المسلحة.

وإننا مقتنعون بأنَّه يجب الآن على جميع بلدان المنطقة أن تنحي جانباً خلافاتها التي وُجِدت دائما، والتي يُرجّح أن تبقى، حول مختلف المسائل. وبدل ذلك، يجب أن تركِّز كل جهودها على مكافحة الخطر الذي يتشارك فيه الجميع، وهو الإرهاب. وللحكومة السورية حقٌّ لا يقبل الجدل في مكافحة الإرهاب في البلد بحزم، مع التقيد بالالتزامات الدولية ذات الصلة. ولكنَّ الجهود السورية وحدها لن تكفي بالنظر إلى نطاق أنشطة تنظيم داعش وجبهة النصرة وعناصرهما التمكينية.

ومن المهم أيضاً ألاَّ نُغفل عامل الإرهاب في اليمن. فهناك ما يكفي من الأسباب للاعتقاد بأنَّ تنظيم القاعدة ينشر نفوذه هناك أيضا. وعلينا أن نمنع الإرهابيين من ملء الفراغ السياسي واستخدام اتفاق الأطراف اليمنية المحتمل لخدمة غاياتهم الخاصة. وعلينا أيضاً أن نواصل العمل مع الأطراف اليمنية من أجل بداية عاجلة لحوار مدروس بشأن السبل لوقف التراع وتشكيل هيئات سلطة فعالة وتمثيلية. ونحن ندرك أهمية الحوار اليمني الشامل للجميع وأن يقرر اليمنيون أنفسهم مستقبلهم دون تدخل خارجي. ونود أن نؤكد مجدداً ضرورة الإعلان سريعا عن فترات هدنة إنسانية في اليمن، نظراً للحالة الكارثية هناك.

وعلى صعيد الحالة في أوكرانيا، نود أن نذكر أنّ اجتماع فريق الاتصال في حزيران يونيه، فضلاً عن الأفرقة العاملة الفرعية المعنية بمسائل مختلفة، واجتماع الزعماء الأربعة الذي عُقد بصيغة نورماندي في ٢٣ حزيران/يونيه، قد أثبتت جميعا أنه ليس هناك بديل لعملية مينسك وللتنفيذ الكامل لحزمة التدابير. وبالمقابل، ليس هناك بديل للحوار المباشر بين كييف ودونيتسك ولوغانسك. وأود أن أذكر أنّ اتفاق مينسك الثاني قد وقعه ممثلون لكل من كييف ودونباس. والتقدم في تنفيذ اتفاقات مينسك لا يزال غير كافٍ. ولم يبقَ سوى ستة أشهر حتى نهاية عام ٢٠١٥.

ومن الواضح الآن، ليس لنا فحسب، بل للأعضاء الآخرين في مجموعة نورماندي أيضاً، أنَّ كييف هي التي تعوق، في المقام الأول، تنفيذ بنود حزمة التدابير. وقد ذكرنا ذلك فقرة بفقرة في

جلسة المجلس المعقودة في ٥ حزيران/يونيه (انظر S/PV.7457). وأود أن أعطي المجلس مثالاً صارخاً. فبحسب منافذ إعلامية وبيانات لحكومة كييف، يجري العمل بنشاط لتعديل الدستور في انتهاك لحزمة التدابير؛ وقد استُبعدت دونيتسك ولوغانسك من العملية. وعلاوة على ذلك، كان هناك في الاجتماع الوزاري في باريس إدراك واضح لخطر أنشطة بعض القوى التي تحاول أن تدفع الحالة نحو حلٍّ عسكري.

ونحن ندعو أعضاء المجلس الذين يستخدمون أية فرصة، بما يشمل جلسة اليوم، لتكرار بيانات دعائية، إلى التفكير في مسؤوليتهم عن الحالة في أوكرانيا. وستكون ممارسة الضغط الضروري على كييف من أجل التنفيذ السريع لاتفاقات مينسك الثانية أكثر فائدة بكثير من تأجيج النزاع.

وفي ما يتعلق باختيار وتعيين الأمين العام، نحن لا نفهم بوضوح الصلة بين تلك المسائل وبرنامجي عمل المجلس لشهرَي حزيران/يونيه وتموز/يوليه لأنه يبدو أنَّ من المقرر انتخاب الأمين العام الجديد في السنة المقبلة. وكمسألة مبدئية، نود أن نؤكد أننا لن ندعم أية محاولة لإعادة صياغة المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة. فالإجراء القائم يعمِل بشكل جيد حتى الآن.

ونودُّ أن نذكر أنه في المرة الماضية، في عام ٢٠٠٦، حين استند انتخاب الأمين العام إلى جولة إعادة، كان السيد بان كي – مون قد انتُخِب قبل انتهاء ولاية السيد عنان بثلاثة أشهر. وبخصوص اقتراح تحسين الإجراءات بهدف توسيع مشاركة جميع الدول الأعضاء في العملية، فإنَّ كل تلك الأفكار تستدعي الدراسة بعناية. ولا يمكننا أن ننسى أنَّ مهمتنا الرئيسية هي انتخاب المرشح الأكثر كفاءة وملاءمة أميناً عاماً.

ختاماً، أود أن أتمنى لوفد نيوزيلندا كل نجاح بمناسبة تولّيه رئاسة المجلس في تموز/يوليه.

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر الرئاسة الماليزية على قيادتها الناجحة للمجلس، وعلى هذه الجلسة الاختتامية ذات الأهمية البالغة لأعضاء المجلس المنتخَبين، في تعزيز أساليب العمل الشفافة لصالح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وإذ نستعرض أحداث الشهر المنقضي، نؤكد على أهمية المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/PV.7466) ودعم الأعضاء لإدراج الاختطاف بوصفه عنصراً يشكل سببا لإدراج الجناة في مُرفقات تقارير الأمين العام. وإننا نقدِّر حقيقة أنَّ مشاركين عديدين، بينهم شيلي، قد أيدوا مبادئ لوسنز التوجيهية وإعلان أوسلو بشأن حماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، عملاً بقرار المجلس ٢١٤٣ (٢٠١٤).

ونود أيضاً تسليط الضوء على جلسة أمس بشأن الحالة في دارفور (S/PV.7478) وتأكيد أنَّ جميع الإحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية، ماضياً أو مستقبلاً، يجب أن تقترن بعمل دائم من قِبَل المجلس. ووضع نهاية للإفلات من العقاب يستدعي تحين التعاون في الاتصالات مع المحكمة الجنائية الدولية ومدَّعيتها العامة.

لقد نعَينا وفيات عديدة في الشهر المنصرم، وفيات ناجمة عن اعتداءات إرهابية. ونؤكد مجددا أن المعركة ضد الإرهاب يجب أن تتضمن أيضاً نهجاً كلياً بغية معالجة الأسباب الجذرية المتأصلة وعوامل زعزعة الاستقرار التي تشكل تربة خصبة للتطرف.

وإننا نقدِّر الصيغ المختلفة للاجتماعات، بما فيها الحوارات التفاعلية غير الرسمية والاجتماعات التي تُعقَد في إطار صيغة آريا. وقد مكنا الحوار غير الرسمي التفاعلي مع لجنة بناء السلام (S/PV.7472) من مناقشة التكامل بين تلك الهيئة والمجلس ومن التفاعل مباشرة مع البلدان المعنية ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة. ونحن نقدِّر تعزيز الحوار بين البلدان المعنية والهيئات الفرعية.

وفي هذا الصدد، عقد الرئيس الشيلي للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب

السودان اجتماعا رسميا في ١٩ حزيران/يونيه من هذا العام مع جنوب السودان والدول المجاورة من أجل تعزيز الحوار بهدف الإسهام في فهم أوسع وأفضل للتحديات التي تواجه تلك الدول، وكذلك تحسين تنفيذ الجزاءات التي فرضها المجلس. ويتمثل مثال آخر في اجتماع الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، حيث تمكنا جنبا إلى جنب مع بعض البلدان من تلك القارة، من الاضطلاع بدور وقائي، لا سيما فيما يتعلق ببوروندي.

أخيرا، نحن مقتنعون بضرورة استمرار جلسات الاختتام وعقدها شهريا، لا سيما بالنظر إلى القضايا القادمة ذات الأولوية التي تندرج ضمن ولاية منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك ولاية المجلس، مثل ذكرى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وعملية انتخاب الأمين العام. وفي هذا الصدد، فإننا نأمل أن يعزز المجلس الانفتاح والشفافية خلال الأشهر القليلة المقبلة، في اتساق مع التقدم المحرز فيما يخص هذا البند في الجمعية العامة.

في الختام، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي لنيوزيلندا بالنجاح خلال رئاستها المقبلة.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أشكر بحرارة السفير داتو رملان بن إبراهيم وجميع أعضاء الفريق الماليزي على جميع الأعمال التي أُنجزت خلال شهر حزيران/يونيه. لقد أدرتم، سيدي، جدول أعمال شهر حافل بالعمل ومثمر للغاية في نيويورك، بشكل رائع. وسأتذكر على وجه الخصوص، المناقشة الممتازة التي عقدت بشأن الأطفال في النزاع المسلح، والتي شهدت اتخاذ القرار الهام ٢٢٢٥ (٢٠١٥). كما عقدنا مناقشات هامة بشأن بناء السلام، بصيغ مختلفة، رسمية وغير رسمية.

أود أولا أن أتطرق إلى مسألتين أفرقيتين. تتعلق أولاهما بمالي التي يشجعنا ما يجري فيها، ومسألة بوروندي التي لا تزال تثير قلقنا.

لقد شهد شهر حزيران/يونيه اتخاذ خطوة تاريخية للمضي قدما بمستقبل مالي، وذلك بتوقيع جميع الأطراف المعنية على اتفاق باماكو للسلام. وقد أحاط المجلس علما بذلك من خلال اتخاذ القرار ٢٢٢٧ (٢٠١٥). ويخول هذا القرار الهام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ولاية جديدة لدعم تنفيذ اتفاق السلام بجميع جوانبه، خصوصا الأمن، ودعم تجميع المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم وإعادة انتشار قوات مالي المسلحة في الشمال في إطار الآليات الواردة في الاتفاق.

وسيشكل التنفيذ الكامل والحقيقي لهذا الاتفاق من قبل الموقعين عليه أمرا رئيسيا لضمان إحلال السلام وترسيخه. وقد أوضح المجلس أنه سيتابع عن كثب تنفيذ الاتفاق وأن على أولئك الذين يعارضون تنفيذه تحمل العواقب. وبالتالي، من خلال تكليف البعثة بمهمة دعم اتفاق السلام، أشار مجلس الأمن إلى الواجب الأول لذوي الخوذات الزرق في مالي وهو: مساعدة مالي على المضي قدما في اتجاه تحقيق سلام دائم، وذلك دعما لاتفاق واغادوغو في مرحلة إنشاء البعثة، ودعما لاتفاق باماكو الآن.

وفي حين دخلت مالي مرحلة الزخم الإيجابي، فإن الحال ليس كذلك في بوروندي التي دخلت فترة من التوتر منذ إعلان الرئيس نكورونزيزا ترشحه لولاية ثالثة. وقد أنشأ الاتحاد الأفريقي في بيان صحفي أصدره في ١٣ حزيران/يونيه إطارا لحوار جديد لتسوية الأزمة السياسية في الأجل الطويل. ودعا البيان الصحفي على وجه الخصوص إلى اتفاق الأطراف على الجدول الزمني للانتخابات. كما حدد عددا من الشروط الواجب توافرها قبل إجراء الانتخابات، مثل إعادة فتح وسائط الإعلام والإفراج عن المعتقلين خلال الاحتجاجات ونزع سلاح المجموعات الشبابية المرتبطة على وجه الخصوص بالأحزاب السياسية.

وقد أشار فريق الوساطة الدولي والأمين العام في العديد من البيانات الصحفية إلى اعتقادهما بعدم توافر الشروط في هذه المرحلة لإجراء انتخابات حرة وذات مصداقية وشفافة وشاملة للجميع. وتضمنت تلك البيانات دعوة إلى تأجيل آخر للانتخابات. ونحن نعلم أن حكومة بوروندي لم تقبل ذلك الطلب، وعللت ذلك بوجود قيود دستورية.

وقد عقدت الحكومة من جانب واحد انتخابات بلدية وتشريعية أمس في أجواء من التوتر. وقد قاطعتها المعارضة. وأدى تشديد الشرطة لقبضتها في الأحياء المعروفة بأنها معاقل للمعارضة منذ بداية شهر حزيران/يونيه إلى الحد من المظاهرات المعارضة لولاية رئاسية ثالثة. ويبدو أن الحكومة عازمة على إجراء انتخابات رئاسية في ١٥ تموز/يوليه، ويظل بيير نكورونزيزا مصمما على مواصلة ترشحه. وهكذا تظل الحالة غير مستقرة ولا يمكن توقعها. وتواصل الوساطة الدولية، بدعم من المجلس، بذل جهودها الرامية إلى إيجاد أرضية مشتركة للانتخابات الرئاسية. ونوجه نداء صادقا إلى جميع الأطراف، ولا سيما السلطات البوروندية، لتظهر روح الحوار والتسوية من أجل الحفاظ على المصالح العليا للبلد.

وتذكرنا هاتان الحالتان بمدى حاجة الأمم المتحدة إلى تحسين فعاليتها في مجال كل من الوقاية وإدارة الأزمات. وعلى وجه التحديد، سلم الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، برئاسة جوزيه راموس هورتا، تقريره إلى الأمين العام في ١٧ حزيران/يونيه. ويتضمن التقرير حوالى مائة توصية من جميع الأنواع: توصيات نظرية تتعامل مع العمليات السياسية وحماية المدنيين واستخدام القوة والدبلوماسية الوقائية، على سبيل المثال، وتوصيات بشأن سير عمليات حفظ السلام، أي فيما يتعلق بالتسلسل القيادي ومشاركة البلدان المساهمة بقوات والمعدات والتدريب، فضلا عن التنظيم الداخلي للأمانة العامة، لا سيما فيما يخص تعزيز التحليل والتخطيط أو تعميم مراعاة الدعم اللوجستي.

وينبغي للتقرير أن يؤدي إلى اتخاذ إجراءات من جانب الأمين العام، الذي سيقترح تقريرا للتنفيذ. ويجب تنسيق ذلك مع الدول الأعضاء. وستعرض النتيجة خلال الجمعية العامة القادمة، وبعد ذلك، سيتم تدريجيا تنفيذ التوصيات، الموجهة إلى مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وجميع الأطراف الفاعلة في مجال حفظ السلام، وذلك بمجرد الموافقة عليها. وتحدونا آمال كبيرة لأنه من خلال بعثات حفظ السلام وقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة، تكون صورة الأمم المتحدة، ولا سيما أهمية عمل منظمتنا، على المحك.

وسأختم بياني بالتطرق بإيجاز لقضية الشرق الأوسط، حيث كشفت المشاورات التي جرت خلال هذا الشهر مرة أخرى الحاجة إلى اتخاذ مبادرات محددة لاستئناف عملية السلام. ولا يمكن أن نكتفي بدعوة الطرفين إلى استئناف المفاوضات. وفي ضوء التوترات، ونظرا لتراجع آفاق تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين، فقد اقترحت فرنسا نهجا دوليا يتألف من مسارين.

وتتمثل الأولوية في إيجاد مجموعة دعم دولية. حيث اقترح الوزير فابيوس توسيع المجموعة الرباعية لتضم، بالإضافة إلى الأعضاء الحاليين، الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وبعض بلدان المنطقة والاتحاد الأوروبي. وبعد ذلك، سيتعين علينا العمل من أجل اعتماد قرار يتضمن معايير مقبولة للجميع. ولن يكون القرار ذا جدوى إلا إذا كان قائما على توافق الآراء وأسفر عن عودة الأطراف الفاعلة إلى طاولة المفاوضات. ولذلك، سنعمل في نيويورك وفي العواصم للمضي قدما بهذا النهج.

وفي سورية، شهدت الأسابيع الماضية أعلى عدد من القتلى منذ بدء الصراع. وقد بلغ عدد الهجمات العشوائية ضد المدنيين أعلى عدد على الإطلاق. فقد كثف النظام هجماته بالبراميل المتفجرة. وفي الوقت نفسه، واصل تنظيما داعش وجبهة النصرة الإرهابيان تصعيدهما واستهداف المدنيين. وتلك هجمات لا يمكن التغاضي عنها حيث أنها تتعارض مع القانون

الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن. وتسعى فرنسا، من خلال العمل مع اسبانيا، إلى تسليط الضوء على معاناة المدنيين واتباع نهج لزيادة الوعي الدولي بخطورة تلك الفظائع. وخلال شهر تموز/يوليه، سنعمل مع جميع الوفود في المجلس لإرساء مسار عمل سيكون فعالا في مكافحة تلك الهجمات العشوائية.

ولدينا ثلاث أولويات في سورية، وهي: السعي إلى التوصل إلى حل سياسي وحماية المدنيين ومكافحة الإرهاب. ونحن مقتنعون بأن هذه الأولويات مترابطة ومتكاملة فيما بينها. وكما أشار المبعوث الخاص دي ميستورا، فإنه في نهاية المطاف لن يكفل الاستقرار والأمن للسوريين سوى التوصل إلى حل سياسي. ولا يمكن التصدي بفعالية للإرهاب إذا لم نتوصل إلى حل يلبي طموحات الشعب السوري ويجنبنا الفوضى. وذلك مسار صعب للغاية، لكنه مسار ترى فرنسا ضرورة تعزيزه بلا كلل.

ولا ينبغي لنا أن ننسى أن الشهر المنقضي قد سودت صفحته هجمات إرهابية بشعة، ضربت عدة دول من بينها فرنسا وعدة بلدان أخرى أعضاء في مجلس الأمن. وإن تصميمنا على مكافحة آفتي الإرهاب والتطرف تصميم مطلق. ووحدة المجلس ضرورية اليوم أكثر من أي وقت مضى لوقف المتعصبين.

أخيرا، أود أن أشكر الرئاسة الماليزية وأتمنى كل النجاح لنيوزيلندا، التي يمكن أن تعول على دعمنا الكامل.

السيد شين بو (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن تقديرها لقيادة ماليزيا في رئاسة المجلس خلال شهر حزيران/يونيه. وأود أن أشكر لكم، سيدي الرئيس، ولفريقكم عملكم الفعال. ونرى أنه تحت قيادة الرئيس الجديد، نيوزيلندا، سيكون لعملنا نتائج إيجابية أيضاً.

وفيما يتعلق بالمناقشات التي عقدت خلال هذا الشهر، فقد أعربت الصين عن آرائها في حينه، ولكن سأركز الآن على ثلاث قضايا.

أولاً، فيما يتعلق بالوضع القائم في الشرق الأوسط، لا تزال محادثات السلام، في الوقت الحاضر، هي الطريقة الوحيدة القابلة للتطبيق لتحقيق السلام بين البلدان المعنية. ونحث إسرائيل وفلسطين على الالتزام بقرارهما الاستراتيجي باختيار محادثات السلام. ونأمل أن تتخذ الحكومة الجديدة في إسرائيل خطوات ذات مصداقية لتهيئة ظروف مؤاتية لبدء محادثات السلام، التي ينبغي أن تشمل وقف الأنشطة الاستيطانية، والإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين ورفع الحصار عن غزة. وفيما يتعلق بتلك النقطة، ينبغي للمجلس أن يتحمل المسؤوليات الضرورية من خلال تشجيع محادثات السلام. والصين تدعم كل المبادرات التي يمكن أن تساعد الجانبين على حل خلافاتهما واستئناف محادثات السلام في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن يعزز المجتمع الدولي التنسيق ويحشد كل الجهود من أجل استئناف محادثات السلام بين الجانبين والعمل على تحسين الوضع هناك. والصين مستعدة لتعزيز تعاونها مع المجتمع الدولي والقيام بدور أكبر في تيسير التوصل إلى حل.

ثانياً، فيما يتعلق بمسألة السودان ودارفور، فإننا نقدر الجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لتحقيق استقرار الوضع في دارفور وتعزيز العملية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي حث كل الأطراف في دارفور، وخاصة المجموعات المتمردة، على الالتزام بحل سياسي متفق عليه والمشاركة في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور تمهيداً للتوصل إلى حل شامل ومبكر وإعادة بناء دارفور وتنميتها. والصين تقدر العمل الذي تضطلع به العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من أجل استقرار الوضع والنهوض بمحادثات السلام وحماية المدنيين. ونحن نؤيد تمديد ولاية البعثة المختلطة.

وما فتئت الصين تشدد على ضرورة أن تحترم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام سيادة البلدان المعنية وسلامتها

الإقليمية، الأمر الذي ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار. ولا بد لنا من مواءمة ولاية عمليات حفظ السلام ونطاقها في ضوء التطورات والاحتياجات على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس إيلاء الاهتمام لطلب الحكومة السودانية بأن تضع الأمم المتحدة استراتيجية خروج للعملية المختلطة. ونرحب بإنشاء فريق عامل ثلاثي، يتألف من الأمانة العامة والحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي، ونأمل أن تكثف جميع الأطراف المشاورات وصولاً إلى بلورة اقتراح معقول لانسحاب تدريجي للبعثة يكون مقبولاً للجميع.

ثالثاً، فيما يتعلق باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، ترى الصين أنه ينبغي أن تكون ملكية هذا الاستعراض وقيادته للدول صاحبة الشأن. وينبغي التركيز على دعم المؤسسات في تلك البلدان، وعلى بناء القدرات ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون منبراً يرمي إلى زيادة تعزيز التنسيق بين الأطراف في البلدان المعنية، من جهة، وأن تدعم أصحاب الشأن في المجتمع الدولي المنخرطين في بناء السلام، من جهة أخرى. وينبغي لنا تجنب الاحتكار. ويجب مواءمة خطة عملنا مع الاحتياجات الفعلية للبلدان المعنية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتحسين فعالية عملنا، مع ضمان الاستقرار والتنمية المستدامين في تلك البلدان. وعلينا أيضا الاهتمام بتحقيق العوائد القصيرة الأجل التي من شأنها أن تسمح للناس بالتمتع بعوائد السلام من خلال مشاريع لا تنطوي على استثمارات ضخمة وتحقق عائداً سريعاً. والصين ستواصل القيام بدور بناء في استعراض البنية التحتية لبناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

قبل رفع الجلسة، وبما أن هذه آخر الجلسات المقررة للمجلس لشهر حزيران/يونيه ٢٠١٥، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد ماليزيا لأعضاء المجلس، وخاصة زملائي والممثلين الدائمين وأفرقتهم المعاونة وأمانة المجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا.

وأعتقد أن هذه كانت جلسة اختتام مفيدة. وبعض المقترحات بشأن أساليب العمل وغيرها ستساعدنا على معالجة القضايا بطريقة بناءة وأكثر صراحة خلال المشاورات غير الرسمية، بل وعلى استثمار المزيد من الوقت بأفضل طريقة للمضي قدماً. وكان هناك العديد من الأفكار المفيدة التي من شأنها تحسين عمل المجلس. وأرجو أن نتمكن من الاتفاق على مجموعة جديدة من أفضل الممارسات. ولو كنا سنواصل اعتماد الأساليب والعادات القديمة في الطريقة التي نتصرف بها، فإننا نجازف بتكرار نفس الأحداث غير المرغوبة بنفس الطريقة تماماً.

وفي واقع الأمر، كان الشهر مزدحماً بالأعمال، وحققنا خلاله توافقاً في الآراء بشأن العديد من القضايا الهامة في نطاق صلاحياتنا. وما كنا نستطيع أن نحقق ذلك وحدنا أو بدون العمل الجاد والدعم والإسهامات الإيجابية لكل الوفود وممثلي الأمانة العامة وكذلك موظفي خدمة المؤتمرات المعنيين.

وإذ ننهي رئاستنا، أدرك أنني أتكلم باسم المجلس متمنياً لوفد نيوزيلندا حظاً سعيداً ورئاسة ناجحة للغاية في شهر تموز/يوليه. وأود أن أؤكد لنيوزيلندا على دعم الوفد الماليزي الكامل.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.